

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
4	بيان المركز المالي المجمع
5	بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
6	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
7	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
8	بيان التدفقات النقدية المجمع
48 – 9	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2018، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغييرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، وبإستثناء الأثر المحتمل للأمر المبين في أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو مبين في الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة، تضمنت البيانات المالية المجمعة استثمار في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع." والتي تضمنت بياناتها المالية المجمعة استثمار في شركة زميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع." والتي قامت برفع دعوى تحكيمية لاسترداد قيمة أحد استثماراتها والقرض المتعلق به والتي لا يمكن الوقوف على نتائجها حتى تاريخه، وعليه لم تتمكن من تحديد أثر أي تعديلات قد تكون ضرورية على قيمة استثمار "الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع." في "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع." وأثر ذلك التعديل على البيانات المالية المجمعة المرفقة للمجموعة.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملئمة لتكون أساساً في ابداء رأينا المتحفظ.

عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح (27) حول البيانات المالية المجمعة، والذي يشير أن المجموعة كما في 31 ديسمبر 2018، بلغت خسائرها المتراكمة مبلغ 42,155,767 دينار كويتي (42,703,059: 2017 دينار كويتي)، كما أنه في ذلك التاريخ، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 122,520,685 دينار كويتي (125,543,660: 2017 دينار كويتي). إن تلك الظروف، بالإضافة إلى أمور أخرى مبيّنة في الإيضاح (27)، تشير إلى وجود شك مادي قد يؤدي إلى شك جوهري حول قدرة المجموعة على الاستمرار. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

عدم التأكد المتعلق بتجديد حقوق انتفاع

بدون إضافة تحفظ آخر إلى رأينا المتحفظ، نلفت الانتباه إلى الإيضاح (10) حول البيانات المالية المجمعة، والذي يشير إلى عدم تأكد متعلق بتجديد حقوق انتفاع بعض المواقع لشركات تابعة مع جهات حكومية. وتعتمد إمكانية استرداد القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات المشيدة على تلك المواقع والبالغ قيمتها الدفترية 1,657,466 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018، على قدرة الشركات التابعة على تجديد العقود لفترات مستقبلية.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأنها لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. بالإضافة للأمور المبينة في أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، لقد قمنا بعرض أمور التدقيق الهامة التالية:

استثمار في شركات زميلة

إن القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة تعتبر أحد الأمور الجوهرية بالنسبة للبيانات المالية المجمعة للمجموعة، كما أن حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة تساهم بشكل جوهري في نتائج أعمال المجموعة. يتضمن أحدث رأي صادر من قبل مدقق أحد الشركات الزميلة "رأي متحفظ" فيما يتعلق ببعض استثمارات والموقف القانوني المتعلق به. تقوم المجموعة باستخدام أحكام وتقديرات لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة. وبالتالي قمنا بتحديد هذا الأمر ضمن أمور التدقيق الهامة. يتضمن الإيضاح رقم (2- ح) حول البيانات المالية المجمعة السياسات المحاسبية المتعلقة بالاستثمار في شركات زميلة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها الوقوف على ما إذا كانت توافرت لدى إدارة المجموعة مؤشرات على وجود انخفاض في قيمة الاستثمار الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد، بما في ذلك التغيرات غير المتوافقة في الاقتصاد أو السوق أو البيئة القانونية أو قطاع الأعمال أو المناخ السياسي، بما يؤثر على أعمال الشركات الزميلة مع الإخذ في الاعتبار أي تغييرات في الوضع المالي للشركات الزميلة. واستناداً إلى مؤشرات انخفاض القيمة المحددة من قبل الإدارة، فقد حصلنا على معلومات وكيفية احتساب انخفاض القيمة الدفترية التي قامت بها الإدارة، وقمنا بمراجعة مدى ملائمة أسلوب التقييم ومعقولية الافتراضات والبيانات الرئيسية المستخدمة في التقييم.

إضافة إلى ذلك، فقد قمنا بالتحقق من ملائمة الإفصاحات الخاصة بالشركات الزميلة الواردة في الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة.

تغيير السياسة المحاسبية للأراضي ملك حر والمباني:

كما في ديسمبر 2018، قامت المجموعة بتغيير السياسة المحاسبية المتعلقة بقياس الأراضي ملك حر والمباني المدرجة ضمن الممتلكات والعقارات والمعدات كما هو مسموح به وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (16). إن الأراضي ملك حر والمباني كانت تدرج بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المترام وخسائر الانخفاض في القيمة. قررت إدارة المجموعة تغيير تلك السياسة إلى طريقة إعادة التقييم والتي تُظهر الأراضي ملك حر والمباني بالقيمة العادلة بناءً على تقييمات من مقيمين مستقلين مخصصاً منها الاستهلاكات اللاحقة. إن هذه التقييمات، من ضمن تقييمات أخرى تتم على أساس افتراضات.

لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم من قبل المقيمين المرخص لهم، كما وأنها ركزنا على مدى كفاية الإفصاحات. تظهر تلك الإفصاحات المتعلقة بهذا البند في الإيضاح رقم (2- ي) ورقم (10) حول البيانات المالية المجمعة.

خسائر إنخفاض في القيمة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، قامت المجموعة بالاعتراف بخسائر إنخفاض في القيمة بمبلغ 4,844,931 دينار كويتي والمتعلقة بالشركات الزميلة والشهرة والممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. إن خسائر الانخفاض في القيمة قد تمت طبقاً لأراء وتقديرات وموافقة الإدارة. وعليه، وجدنا أن خسائر الانخفاض في القيمة تعتبر من أمور التدقيق الهامة. لقد قمنا بمراجعة مدى معقولية احتساب خسائر الانخفاض في القيمة طبقاً لتقديرات الإدارة وفي ضوء المعلومات المتوافرة لدينا حول القيمة القابلة للاسترداد، كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات المتعلقة بهذه البنود ضمن إيضاح رقم (24) حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2018، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة الشركة الأم، ونتوقع الحصول على باقي فقرات التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2018 بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات. إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى المرفقة بها ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وفي ضوء ذلك، تحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا بناءً على ما قمنا به من عمل على المعلومات الأخرى، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، وجود أي أخطاء مادية، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

وإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة المجموعة مسؤولة عن تقييم قدرتها على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة الأم أو أحد الشركات التابعة إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف نقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والحواف، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولين بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير مراقب الحسابات ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جدا، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تغطي على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا فيما عدا الآثار المحتملة للأمور الموضحة في فقرة "أساس الرأي المتحفظ" و"عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية" و"عدم التأكد المتعلق بتجديد حقوق انتفاع" أعلاه، قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليها، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

ليف مساعد البزيع

مراقب حسابات مرخص فنة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
27 مارس 2019

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2017	2018	إيضاحات	الموجودات
			الموجودات المتداولة:
4,150,189	6,498,096		نقد في الصندوق ولدى البنوك
13,414,485	13,748,985	3	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,623,244	8,873	4	مستحق من أطراف ذات صلة
16,948,973	16,205,480	5	مخزون
36,136,891	36,461,434		
6,489,606	6,489,606	1-6	موجودات متعلقة بعمليات غير مستمرة
8,614,236	-		موجودات مصنفة بغرض البيع
51,240,733	42,951,040		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة:
-	5,319,632	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
5,798,397	-	7	موجودات مالية متاحة للبيع
112,118,746	100,951,257	8	استثمار في شركات زميلة
16,603,248	17,539,395	9	عقارات استثمارية
70,776,923	116,446,434	10	ممتلكات وعقارات ومعدات
3,149,149	1,980,901	11	شهرة
2,821,197	1,513,524	12	موجودات غير ملموسة
211,267,660	243,751,143		مجموع الموجودات غير المتداولة
262,508,393	286,702,183		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة:
58,422,840	56,623,027	13	تسهيلات بنكية
95,991,129	90,723,574	14	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
207,450	207,450	4	مستحق إلى أطراف ذات صلة
11,429,500	11,129,500	15	دائنو مرابحة
166,050,919	158,683,551		
6,788,174	6,788,174	1-6	مطلوبات متعلقة بعمليات غير مستمرة
3,945,300	-		مطلوبات مصنفة بغرض البيع
176,784,393	165,471,725		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة:
57,488,650	56,932,480	13	تسهيلات بنكية
1,949,418	1,307,333		التزامات أخرى طويلة الاجل
15,552,438	13,863,682	15	دائنو مرابحة
5,336,696	5,877,098	16	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
80,327,202	77,980,593		مجموع المطلوبات غير المتداولة
257,111,595	243,452,318		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية:
57,882,878	57,882,878	17	رأس المال
(2,593,571)	(2,593,571)	18	أسهم خزانة
2,726,595	52,816,752		فائض إعادة تقييم
(8,028,596)	(20,650,913)		أثر التغيرات في الخسارة الشاملة الأخرى للشركات الزميلة
162,253	(28,982)		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
(2,244,453)	(2,051,818)		تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(42,703,059)	(42,155,767)		خسائر متراكمة
5,202,047	43,218,579		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
194,751	31,286		الحصص غير المسيطرة
5,396,798	43,249,865		مجموع حقوق الملكية
262,508,393	286,702,183		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

عصام الرضا
نائب رئيس مجلس الإدارة

4/1/18

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2017	2018	إيضاحات	
			العمليات المستمرة:
			الإيرادات التشغيلية:
210,373,133	213,669,018		مبيعات
402,209	1,443,006		إيرادات عقود المقاولات
12,346,593	10,781,733		إيرادات عقود الخدمات
<u>223,121,935</u>	<u>225,893,757</u>		
			التكاليف التشغيلية:
171,134,834	174,539,210	21	تكلفة المبيعات
367,271	1,110,261		تكلفة عقود المقاولات
13,727,327	10,862,874		تكلفة عقود الخدمات
<u>185,229,432</u>	<u>186,512,345</u>		
37,892,503	39,381,412		مجمّل الربح
8,315,917	7,189,774		إيرادات تشغيلية أخرى
(37,395,224)	(36,283,845)	22	مصاريف عمومية وإدارية وبيعية
(4,635,218)	(4,298,093)	12 + 10	إستهلاك وإطفاء
(2,311,765)	(541,943)	3	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
-	(204,081)	5	مخصص مخزون بطيء الحركة
(2,713,872)	(1,125,677)	14	مخصصات أخرى
1,688,572	2,000,000	23	مخصصات لم يعد لها ضرورة
<u>840,913</u>	<u>6,117,547</u>		ربح التشغيل
5,075,069	4,828,043	8	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
(1,225,896)	-		خسارة بيع شركة زميلة
55,000	1,174,741	9	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
4,009,006	1,921,439		ربح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
(727,335)	(4,844,931)	24	خسائر إنخفاض في القيمة
696,530	588,907		إيرادات الأخرى - (بالصافي)
-	91,059		صافي ربح الاستثمار
-	45,000		أرباح بيع عقارات استثمارية
(6,598,024)	(7,534,844)		مصاريف تمويلية
<u>2,125,263</u>	<u>2,386,961</u>		ربح السنة من العمليات المستمرة
			العمليات غير المستمرة:
(2,926,326)	-	أ - 6	خسارة السنة من العمليات غير المستمرة
(3,847,010)	-	ب - 6	خسارة السنة من موجودات مصنفة بغرض البيع
(6,773,336)	-		خسارة السنة من عمليات غير المستمرة
(4,648,073)	2,386,961		ربح (خسارة) السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية
-	(49,016)		ضريبة دعم العمالة الوطنية
<u>(4,648,073)</u>	<u>2,337,945</u>		ربح (خسارة) السنة
			الخاص بـ:
(4,411,511)	2,501,410		مساهمي الشركة الأم
(236,562)	(163,465)		الحصص غير المسيطرة
<u>(4,648,073)</u>	<u>2,337,945</u>		ربح (خسارة) السنة
فلس	فلس		
4.18	4.43		ربحية السهم من العمليات المستمرة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
(7.81)	4.43	26	ربحية (خسارة) السهم الأساسية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2017	2018	إيضاحات	
(4,648,073)	2,337,945		ربح (خسارة) السنة
			الدخل الشامل الآخر:
			بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
334,324	192,635		فروقات ترجمة عملات من العمليات الأجنبية
1,762,442	(12,470,715)	8	حصة المجموعة من (الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
234,684	-		أثر استبعاد شركة زميلة
			بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
1,653,940	50,090,157	10 ، 9	ربح إعادة تقييم أراضي ومباني
-	(262,469)	7	التغيير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
3,985,390	37,549,608		الدخل الشامل الآخر للسنة
(662,683)	39,887,553		مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة
			الخاص بـ:
(426,121)	40,051,018		مساهمي الشركة الأم
(236,562)	(163,465)		الحصص غير المسيطرة
(662,683)	39,887,553		

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عاملة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

		حقوق الملكية المتعلقة بعاملي الشركة الأم									
	مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	المجموع الجزئي	خسائر متراكمة	تعديلات ترجمة عملات أجنبية	التغيرات التراكبية في القيمة الدفترية	أو التغيرات في الدخل الشامل الأخر للفترة الزمنية	فائض إعادة تقييم	أسهم خزائنة	رأس المال	
الرصيد في 1 يناير 2017	6,059,481	431,313	5,628,168	(38,291,548)	(2,578,777)	162,253	(10,025,722)	1,072,655	(2,593,571)	57,882,878	خسارة السنة
	(4,648,073)	(236,562)	(4,411,511)	(4,411,511)	-	-	-	-	-	-	إثر إسعاد شركة زمنية
	234,684	-	234,684	-	-	-	234,684	-	-	-	الدخل الشامل الأخر والخسائر
	3,750,706	-	3,750,706	-	334,324	-	1,762,442	1,653,940	-	-	مجموع الدخل الشامل والخسائر
	(662,683)	(236,562)	(426,121)	(4,411,511)	334,324	-	1,997,126	1,653,940	-	-	التأجيل للسنة
	5,396,798	194,751	5,202,047	(42,703,059)	(2,244,453)	162,253	(8,028,596)	2,726,595	(2,593,571)	57,882,878	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
	(1,724,242)	-	(1,724,242)	(1,572,640)	-	-	(151,602)	-	-	-	إثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) لمركات زمنية (إيضاح 2 - د / 3)
	(310,244)	-	(310,244)	(310,244)	-	-	-	-	-	-	إثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) (إيضاح 2 - د / 3)
	3,362,312	194,751	3,167,561	(44,585,943)	(2,244,453)	162,253	(8,180,198)	2,726,595	(2,593,571)	57,882,878	ربح (خسارة) السنة
	2,337,945	(163,465)	2,501,410	2,501,410	-	-	-	-	-	-	الدخل الشامل الأخر والخسائر
	37,549,608	-	37,549,608	-	192,635	(262,469)	(12,470,715)	50,090,157	-	-	مجموع الدخل الشامل والخسائر
	39,887,553	(163,465)	40,051,018	2,501,410	192,635	(262,469)	(12,470,715)	50,090,157	-	-	التأجيل للسنة
	-	-	-	(71,234)	-	71,234	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل الأخر والخسائر
	43,249,865	31,286	43,218,579	(42,155,767)	(2,051,818)	(28,982)	(20,650,913)	52,816,752	(2,593,571)	57,882,878	بيع موجودات مالية بقيمة العلامة من خلال الدخل الشامل الأخر
	-	-	-	(71,234)	-	71,234	-	-	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2018

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2017	2018	إيضاحات
2,125,263	2,337,945	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
(6,773,336)	-	ربح السنة من العمليات المستمرة
(4,648,073)	2,337,945	خسارة السنة من العمليات غير المستمرة
4,635,218	4,298,093	ربح (خسارة) السنة
2,311,765	541,943	تسويات:
-	204,081	إستهلاك وإطفاء
(1,688,572)	(2,000,000)	12 ، 10 مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
(5,075,069)	(4,828,043)	3 مخصص مخزون بطيء الحركة
1,225,896	-	5 مخصصات لم يعد لها ضرورة
(55,000)	(1,174,741)	23 حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
(4,009,006)	(1,921,439)	8 خسارة بيع شركة زميلة
-	(45,000)	9 التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
2,713,872	1,125,677	14 ربح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
727,335	4,844,931	24 أرباح بيع عقارات استثمارية
6,598,024	7,534,844	مخصصات أخرى
997,873	933,184	24 خسائر انخفاض في القيمة
3,734,263	11,851,475	16 مصاريف تمويلية
3,557,749	482,249	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
70,688	1,614,371	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(638,898)	-	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
4,648,462	539,412	مستحق من أطراف ذات صلة
(21,869,052)	(345,684)	إجمالي المبلغ المستحق من العملاء عن أعمال مقاولات
1,949,418	(870,975)	مخزون
(8,547,370)	13,270,848	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(1,334,150)	(392,782)	التزامات أخرى طويلة الأجل
(9,881,520)	12,878,066	16 التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) العمليات
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
(4,209,219)	(1,651,424)	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
4,500,332	2,117,496	12 ، 10 المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات وموجودات غير ملموسة
-	1,080,000	المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
673,315	-	المحصل من بيع عقارات استثمارية
964,428	1,691,134	المحصل من بيع شركة زميلة
		المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
15,802,779	(2,355,983)	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
(302,524)	(1,988,756)	صافي الحركة على تسهيلات بنكية
(6,598,024)	(7,534,844)	صافي الحركة على دائنو مرابحة
8,902,231	(11,879,583)	مصاريف تمويلية مدفوعة
(14,861)	2,689,617	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التمويلية
407,038	(341,710)	صافي الزيادة (النقص) في نقد في الصندوق ولدى البنوك
4,332,433	4,150,189	أثر تغيرات أسعار الصرف بالعملة الأجنبية
(574,421)	-	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
4,150,189	6,498,096	نقد في الصندوق ولدى البنوك متعلقة بعمليات غير مستمرة وموجودات مصنفة
		بغرض البيع
		نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والنشاط

تأسست شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة). ("الشركة الأم") بموجب عقد التأسيس رقم 1450/ جلد 4 المؤرخ في 22 سبتمبر 1980 وتعديلاته اللاحقة ، وأخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري تحت رقم 30225 بتاريخ 12 أغسطس 2018، بموجب اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 18 يوليو 2018 والذي تم بموجبه الآتي:

1- زيادة رأس المال المصرح به من مبلغ 57,882,878 دينار كويتي إلى مبلغ 82,882,878 دينار كويتي ، أي بمقدار 25,000,000 دينار كويتي ، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد مقدار الزيادة وتواريخ إصدارها وقيمة علاوة الإصدار (إن وجدت) وسائر شروطها وأحكامها بما لا يتعارض مع أحكام القانون.

2- تعديل المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي كالتالي:

النص قبل التعديل:

حدد رأس مال الشركة الأم المصرح به بمبلغ 57,882,878 دينار كويتي موزع على 578,828,782 سهم وقيمة كل سهم (100) فلس كويتي وجميع الأسهم نقدية.

النص بعد التعديل:

حدد رأس مال الشركة الأم المصرح به بمبلغ 82,882,878 دينار كويتي موزع على 828,828,782 سهم وقيمة كل سهم (100) فلس كويتي وجميع الأسهم نقدية.

إن الشركة الأم مدرجة في بورصة الكويت.

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي:

- إنشاء الأسواق المركزية وما تحتاجه من استراحات ومطاعم.
- استيراد وتصدير وتسويق المواد الاستهلاكية.
- صناعة المواد الغذائية.
- الاستثمار في العلامات التجارية.
- تشغيل الأسواق المركزية للبيع بالتجزئة والمطاعم وخدمات التجهيزات الغذائية والمتاجر في معدات الاتصالات وتركيبها.
- التجارة في الملابس الجاهزة والأحذية، الحقائب، الكمامات والهدايا.
- حق القيام بما يلي في دولة الكويت أو خارجها:
- الاستثمار في قطاعات مختلفة وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات أو الاستثمار في شركات، وتداول الأوراق المالية في الشركات المحلية والأجنبية.
- تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية.
- إدارة الشركات من جميع النواحي المالية والإدارية والعمليات.
- الاستثمار العقاري.
- استثمار الأموال الفائضة في محافظ مالية تدار من قبل مؤسسات مالية مختصة.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص.ب : 26567 الصفاة، 13126 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 27 مارس 2019. ان البيانات المالية المجمعة المرفقة خاضعة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. إن الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ- أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي ("د.ك.") الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والعقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها ضمن بند ممتلكات وعقارات ومعدات والتي تدرج بقيمتها العادلة.

المعايير والتفسيرات الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2018 المتعلقة المجموعة وبياناتها كالتالي:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية

يحل هذا المعيار، الذي يبدأ سريانه اعتباراً من أو بعد 1 يناير 2018، محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس". يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كيفية تصنيف وقياس الأدوات المالية، ويشمل نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة لغرض احتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية والمتطلبات العامة الجديدة لمحاسبة التحوط. كما سوف تظل الإرشادات حول تحقق أو عدم تحقق الأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بدون تغيير. يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (2-د) حول أثر التطبيق المبني للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحدد إطاراً وشاملاً لكيفية وتوقيت الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي (18) - الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي (11) - عقود الإنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (13) - برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (15) - اتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (18) - الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير (31) - إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

يسري هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى مثل معيار المحاسبة الدولي (17). كما توفر متطلباته نموذجاً للاعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. كما سيحدد المعيار مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بطبيعة، ومدى وتوقيت الإيرادات وكذلك عدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية المتعلقة بها مع العملاء. يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (2-ق) حول أثر التطبيق المبني للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (22) - معاملات العملات الأجنبية والدفعة المقدمة

تسري هذه التفسيرات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح أنه عند تحديد سعر الصرف لاستخدامه عند الاعتراف المبني للموجودات، المصاريف أو الإيرادات (أو جزء منها) المتعلقة عند إلغاء الاعتراف بالموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية المتعلقة بالدفعة المقدمة، إن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تعترف فيه المنشأة مبدياً بالموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية الناتجة من الدفعة المقدمة. إذا كان هناك دفعات أو تحصيلات مقدما متعددة، فإنه يجب على المنشأة تحديد تاريخ المعاملات لكل دفعة أو تحصيل دفعة مقدمة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) - استثمار في شركات زميلة وشركات المحاصة

توضح التعديلات ما يلي:

- (أ) يجوز للمنشأة التي هي منظمة لمشاركات رأس المال، أو أي منشأة أخرى مؤهلة، أن تقوم عند الاعتراف المبني لكل استثمار وذلك لقياس استثماراتها في الشركات الزميلة وشركات المحاصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- (ب) إذا كان للمنشأة والتي ليست بذاتها منشأة استثمارية حصة في شركة زميلة أو شركة محاصة والتي هي منشأة استثمارية، يجوز للمنشأة عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، أن تختار الاحتفاظ بقياس القيمة العادلة المطبق من قبل الشركة الزميلة الاستثمارية أو شركة المحاصة إلى حصة الشركة الزميلة أو حصة شركة المحاصة في الشركات التابعة. يتم إجراء هذا الاختيار بشكل منفصل لكل شركة زميلة استثمارية أو شركة محاصة، وذلك في وقت لاحق من تاريخ (1) الاعتراف المبني بالشركة الزميلة أو شركة المحاصة، (2) تصبح الشركة الزميلة أو شركة المحاصة منشأة استثمارية، (3) تصبح الشركة الزميلة أو شركة المحاصة أولاً شركة أم.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) - تحويل العقار الاستثماري

تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح متى يجب على المنشأة تحويل العقار، بما في ذلك عقارات قيد الإنشاء أو التطوير إلى أو من العقار الاستثماري. تبين التعديلات أن حدوث تغيير في الاستخدام عندما يقابل أو يتوقف عن مقابلة تعريف العقار الاستثماري مع وجود أدلة على تغيير الاستخدام. مجرد تغيير في نية الإدارة في استخدام العقار لا تقدم دليل على تغيير في الاستخدام.

تطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2018 ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة المجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها بعد من قبل إدارة المجموعة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) – التأجير

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، وسوف يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) - التأجير. إن المعيار الجديد لا يغير بشكل جوهري المحاسبة للتأجير للمؤجرين ويتطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم (17) مع استثناءات محدودة على الموجودات ذات القيمة المنخفضة والإيجارات قصيرة المدى. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيُعتبر المستأجر بالتزام بسداد دفعات الإيجار واعترافه بالموجودات والتي تمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار. يسمح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15) في نفس التاريخ. يجب على المستأجر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) باستخدام إما طريقة الأثر الرجعي الكامل أو طريقة الأثر الرجعي المعدل. فيما عدا ذلك فإن المحاسبة عن التأجير وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) لم تتغير في معظمها عن معيار المحاسبة الدولي (17).

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (28): الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الزميلة وشركات المحاصة (المشروعات المشتركة)

توضح التعديلات أن المنشأة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الاستثمارات طويلة الأجل في الشركة الزميلة أو شركات المحاصة التي لا تطبق عليها طريقة حقوق الملكية، ولكن التي في جوهرها تشكل جزء من صافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو شركة المحاصة (استثمارات طويلة الأجل). ويعتبر هذا التصنيف مناسباً لأنه يعني ضمناً أن نموذج الخسائر الانتمائية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ينطبق على تلك الاستثمارات طويلة الأجل.

كما أوضحت التعديلات أنه عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لا تأخذ المجموعة في الاعتبار أي خسائر للشركة الزميلة أو شركة المحاصة، أو خسائر انخفاض في القيمة على صافي الاستثمار والمحققة كتسويات لصافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو شركة المحاصة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المحاصة.

يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسري اعتباراً من 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

دورة التحسينات السنوية 2015-2017 (الصادرة في ديسمبر 2017)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – دمج الأعمال

توضح التعديلات أن أي منشأة عند اكتساب السيطرة على عمليات مشتركة، فإنها تطبق متطلبات دمج الأعمال على مراحل منها قياس الاستثمارات المملوكة من قبل في موجودات ومطلوبات العمليات المشتركة بالقيمة العادلة. وللقيام بذلك، يقوم المشتري بقياس حصص ملكيته المملوكة سابقاً في العمليات المشتركة.

تطبق المنشأة تلك التعديلات على معاملات دمج الأعمال التي يكون تاريخ الحيازة لها في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة الدولي (23) – تكاليف الاقتراض

توضح التعديلات أن المجموعة تعامل أي قروض تمت في الأساس لتطوير أصل مؤهل كجزء من القروض العامة عندما تكون كل الأنشطة الضرورية لتجهيز الأصل للاستخدام أو البيع المزمع له كاملة.

تطبق المجموعة تلك التعديلات على تكاليف الاقتراض المتكبدة في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تطبق فيها الشركة تلك التعديلات للمرة الأولى. تطبق الشركة تلك التعديلات على المعاملات التي تحصل فيها على سيطرة مشتركة في أو بعد أو الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. وحيث أن سياسة المجموعة الحالية تتماشى مع هذه التعديلات، فإن المجموعة لا تتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة.

إن تلك التعديلات / المعايير لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة. فيما عدا "المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) – التأجير" حيث أن المجموعة بصدد احتساب التأثير المحتمل مع بياناتها المالية المجمعة الناتجة من تطبيق هذا المعيار.

ب- أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة المالية لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" والشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

نسبة الملكية (%)		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	إسم الشركة التابعة
2017	2018			
99	99	قابضة	دولة الكويت	شركة الأخوة القابضة - ش.م.ك. (قابضة) - وشركاتها التابعة (أ)
99	99	أسواق مركزية استثمار	دولة الكويت	شركة مركز سلطان للتجارة والمقاولات العامة - ذ.م.م. - وشركاتها التابعة (أ)
99	99	استثمار عقاري	دولة الكويت	شركة مجموعة كابيتال المتحدة - ش.م.ك. (مقفلة) - وشركاتها التابعة (أ)
99	99	مقاولات	دولة الكويت	شركة الخليج المتحدة للاستثمار العقاري والسياحي - ش.م.ك. (مقفلة) - وشركاتها التابعة (أ)
99	99	تجارة عامة	دولة الكويت	الشركة الوطنية للطاقة - ش.م.ك. (مقفلة) (أ)
99	99	مقاولات	دولة الكويت	شركة داليا الوطنية للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	تجارة عامة	دولة الكويت	شركة موضه الكويت العالمية للملابس الجاهزة والحقائب والأحذية - ذ.م.م. (أ)
99	99	مقاولات	الامارات	شركة الإقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	تجارة عامة	دولة الكويت	شركة الإقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	مقاولات	المملكة الأردنية	شركة التناء الصناعية - شركة أردنية ذات مسؤولية محدودة (أ)
99	99	تجارة عامة	الهاشمية	شركة سي ستور للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	مقاولات	دولة الكويت	شركة إسبشالتي فاشن جروب - مصر - ش.م.م. (أ)
99	99	تجارة عامة	جمهورية مصر العربية	شركة إسبشالتي فاشن جروب - مصر - ش.م.م. (أ)

(أ) نسبة 1% المتبقية مملوكة من طرف ذي صلة، والشركة الأم هي المالك المستفيد منها.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم، وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة، بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغيير في السيطرة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغييرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الأخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج- تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كانت من المتوقع تحققها أو تنوي المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د- الأدوات المالية:

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع نقد في الصندوق ولدى البنوك، المدنين، المستحق من/ إلى أطراف ذات صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، التسهيلات البنكية والدائنين.

الموجودات المالية:

السياسة المحاسبية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2018

طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 مع تطبيق ميدني في 1 يناير 2018. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تغيير جوهري عن معيار المحاسبة الدولي (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس". يؤدي المعيار الجديد إلى تغييرات جوهرياً في محاسبة الموجودات المالية ولبعض جوانب محاسبة المطلوبات المالية.

1- تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالشركة بإدارة موجودات المجموعة وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كان يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

الإعتراف المبني

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلها أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تم استبدال فئات قياس الموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والقروض والمدينين) بما يلي:

- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

عند التحقق المبني، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تتوافق مع تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض"، ولا يحتفظ بها لغرض المتاجرة. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المترابطة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية المسعرة وغير المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان المركز المالي المجمع.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

إن النقد والنقد المعادل، المدينين التجاريين، المستحق من أطراف ذات صلة تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف بمدينيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الانخفاض في القيمة.

2- انخفاض قيمة الموجودات المالية

أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلى تغيرات جذرية في محاسبة المجموعة لخسائر انخفاض القيمة للموجودات المالية عن طريق تعديل طريقة الخسائر المحققة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) بطريقة الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) من المجموعة تسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ثم يخصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل.

بالنسبة لموجودات العقود، المدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان وتقوم بتقييم انخفاض القيمة على أساس مجمع.

أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التسعر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدر.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية.

يحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

3- المرحلة الانتقالية

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما هو موضح أدناه:

(أ) لم يتم تعديل أرقام المقارنة. حيث قررت المجموعة إتباع نهج إثبات الفروق في القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في الأرباح المرحلة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. وبناءً على ذلك، فإن المعلومات المدرجة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لا تعكس بشكل عام متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وبالتالي فإن المعلومات المدرجة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 لا تمثل معلومات مقارنة من حيث متطلبات هذا المعيار.

(ب) تم إجراء التقييمات التالية على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ التطبيق المبدي.

- تحديد نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية.
- تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة إلى أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن أثر هذا التغيير في السياسة المحاسبية كما في 1 يناير 2018 هو نقص في حقوق الملكية بمبلغ 2,034,486 دينار كويتي، على النحو التالي:

المجموع	أثر التغييرات في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة	خسائر متراكمة	
(50,731,655)	(8,028,596)	(42,703,059)	رصيد الإقفال تحت معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (31 ديسمبر 2017) أثر إعادة التصنيف وإعادة القياس: الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لأدوات الدين بالتكلفة المطفأة (إيضاح 3-ب) حصّة المجموعة من الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لأدوات الدين بالتكلفة المطفأة من شركات زميلة (إيضاح 8) الرصيد الافتتاحي بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في تاريخ التطبيق المبدي في 1 يناير 2018
(310,244)	-	(310,244)	
(1,724,242)	(151,602)	(1,572,640)	
(52,766,141)	(8,180,198)	(44,585,943)	

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق المبدي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
 يوضح الجدول التالي التسوية بين فئات القياس الأولية والقيمة الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) وفئات القياس الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة كما في 1 يناير 2018:

القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	القيمة الدفترية الأصلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	التصنيف الجديد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	التصنيف الأصلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	الموجودات المالية:
4,150,189	4,150,189	التكلفة المطفأة	قروض ومديون	نقد في الصندوق ولدى البنوك
13,104,241	13,414,485	التكلفة المطفأة	قروض ومديون	مديون و أرصدة مدينة أخرى
1,623,244	1,623,244	التكلفة المطفأة	قروض ومديون	مستحق من أطراف ذات صلة
5,798,397	5,798,397	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	موجودات مالية متاحة للبيع	أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
24,676,071	24,986,315			مجموع الموجودات المالية
95,991,129	95,991,129	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	المطلوبات المالية:
115,911,490	115,911,490	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
26,981,938	26,981,938	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	تسهيلات بنكية
207,450	207,450	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	دائنو مرابحة
239,092,007	239,092,007	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	مستحق إلى أطراف ذات صلة
				مجموع المطلوبات المالية

تسويات الأرصدة الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) بالأرصدة الدفترية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وذلك عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

إن الجدول التالي يوضح التسويات بين الأرصدة الدفترية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) والأرصدة الدفترية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وذلك عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما في تاريخ 1 يناير 2018:

الرصيد الدفترى وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما في 1 يناير 2018	إعادة القياس خسائر انخفاض في القيمة)	الرصيد الدفترى وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) كما في 31 ديسمبر 2017	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
13,104,241	(310,244)	13,414,485	

السياسات المحاسبية المطبقة حتى تاريخ البيانات المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2017
قررت المجموعة عدم تعديل أرقام المقارنة، وبناء عليه تمثل أرقام المقارنة المعروضة السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل
المجموعة في السنوات السابقة.

التصنيف:

حتى تاريخ 31 ديسمبر 2017، قامت المجموعة بتصنيف الموجودات المالية حسب الفئات التالية:
(أ) قروض ودمم مدينة - إن السياسة المحاسبية كما هي مذكورة أعلاه في بند أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
(د) الموجودات المالية المتاحة للبيع - إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها
في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.

إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات وتحدد من قبل الإدارة عند الاعتراف المبدئي لها.

القياس اللاحق:

لم يتغير القياس عند الاعتراف المبدئي بسبب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). لاحقاً للإعتراف المبدئي، يتم إدراج
القروض والمدينين والاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إدراج الموجودات
المالية المتاحة للبيع والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة كما يلي:
(أ) للموجودات المالية المتاحة للبيع والمتمثلة في أوراق مالية بعملات أجنبية - قصيرة الأجل عالية السيولة - فإن فروق تحويل
العملات الأجنبية والمتعلقة بالتغير في التكلفة المطفأة للأوراق المالية يتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، ويتم
الاعتراف بالتغيرات الأخرى في القيمة الدفترية في بيان الدخل الشامل الأخر.
(ب) بالنسبة للأوراق المالية وغير المالية والمصنفة كمتاحة للبيع - في بيان الدخل الشامل الأخر.
عند بيع الموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن التغيرات التراكمية في القيمة العادلة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الأخر يتم
إعادة تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتضمن الإيضاح رقم (29) تفاصيل قياس القيمة العادلة للموجودات المالية.

الانخفاض في القيمة:

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو
مجموعة من الموجودات المالية. في حالة أدوات الملكية والمصنفة كمتاحة للبيع، فإن أي انخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة
للأداة المالية بحيث يصبح أقل من تكلفته الأصلية يؤخذ في الاعتبار كمؤشر عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة. يتم تقييم
الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأداة المالية، ويتم تحديد الانخفاض المطول على أساس الفترة التي انخفضت فيها القيمة
العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة
التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوماً منها أي خسائر الانخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي
سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع - تحول من الدخل الشامل الأخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إن
خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع لأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع
لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

بالنسبة لأوراق الدين، يتضمن دليل وجود انخفاض في القيمة صعوبات مالية للمصدر أو الطرف المقابل، مخالفة شروط العقد كالتأخير
أو التقصير في سداد الفوائد والمبلغ الأصلي. وعليه، أصبح من المحتمل تعرض المقرض للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي أو عدم وجود
سوق نشط للأصل المالي. إن مبلغ المخصص هو الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدر،
مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. بينما يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة لاستثمار أدوات الدين المصنفة كموجودات مالية
متاحة للبيع من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند وجود أدلة موضوعية على أن أسباب الزيادة في القيمة العادلة لتلك
الموجودات المالية ترتبط بأحداث لاحقة لاحقة لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها مسبقاً.

المطلوبات المالية:

تظل طريقة المحاسبة عن المطلوبات المالية هي نفسها إلى حد كبير كما كانت وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، باستثناء معالجة
الأرباح أو الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان للمجموعة والمتعلقة بالمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
تعرض تلك التغيرات في الدخل الشامل الأخر دون إعادة تصنيف لاحق لبيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

الدائنون:

يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

الإقتراض:

يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسمتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

المرايبات:

تتمثل المرايبات في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لينود تم شراؤها وفقاً لاتفاقيات عقود المرايبات. يدرج رصيد المرايبات بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الإلتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرية أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الإلتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ- إجمالي المبلغ المستحق من (إلى) العملاء عن أعمال مقاولات:

إن المستحق من (إلى) العملاء عن أعمال المقاولات يمثل صافي التكاليف الفعلية مضافاً إليها الأرباح المحققة ناقصاً الخسائر المحققة والمطالبات المرحلية للعقود تحت التنفيذ. وتشمل التكلفة المواد والأجور المباشرة وحصصة مناسبة من التكاليف غير المباشرة. وعند زيادة المطالبات المرحلية عن التكاليف والأرباح المحققة (ناقصاً الخسائر المحققة)، يتم إدراج هذه الزيادة ضمن المطلوبات. يتم إدراج المبالغ المستلمة قبل تنفيذ الأعمال ذات الصلة كمبالغ مستلمة مقدماً كمطلوبات ضمن بيان المركز المالي المجمع. يتم إدراج المبالغ الصادر بها فواتير للأعمال المنجزة ولم يتم استلامها بعد من العميل ضمن المدينين التجاريين في بيان المركز المالي المجمع.

و- المخزون:

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقادمة أو بطينة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة، وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس ما يرد أولاً يصرف أولاً أو المتوسط المرجح للمخزون بالمخازن وذلك طبقاً لطبيعة المخزون.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوماً منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقادمة وبتينة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

ز- العقارات الاستثمارية:

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدثت بها التغير.

يتم رسملة المصاريف اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصاريف إلى المجموعة. وأن التكلفة يمكن قياسها بصورة موثوقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصاريف عند تكديدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها (أي في تاريخ انتقال السيطرة للمشتري) أو سحبها نهائياً من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغيير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيله تشغيلياً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغيير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه. في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

ح- الشركات الزميلة:

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغييرات لاحقة لتاريخ الإقضاء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغييرات في الدخل الشامل الأخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الأخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة إلزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقضاء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقضاء يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقضاء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً الاعتراف بأي انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختبار الانخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إدراج أي عكس للانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد من الاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسائر إنخفاض في قيمة استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة. تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته، فإذا ما وجد ذلك الدليل، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ط- دمج الأعمال والشهرة:

أ - دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الإقضاء. تقاس تكلفة الإقضاء بالقيمة العادلة في تاريخ الإقضاء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشترية، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشترية والتي تمثل حصصهم الحالية التي تعطي لملأها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية

إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الإقتناء كمصروف عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الإقتناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الإقتناء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشترية.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشتري السابقة على تاريخ الإقتناء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتناء، ويدرج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا تتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم استكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الإقتناء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الإقتناء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

ب - الشهرية

تمثل الشهرية الزيادة في المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الإقتناء. تظهر الشهرية مبدئياً كأصل بالتكلفة ولاحقاً يتم قياس الشهرية بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض المتراكمة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الإقتناء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لغرض التأكد من وجود إنخفاض في قيمة الشهرية، فإنه يتم توزيع الشهرية على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الإنتفاع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرية عليها سنوياً أو بصورة أكثر تكراراً عند وجود دليل على إنخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة إنخفاض القيمة، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرية جزءاً من وحدة توليد النقد ويتم إستبعاد جزء من العمليات بداخل هذه الوحدة، فإن الشهرية المترتبة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءاً من القيمة الدفترية لهذه العمليات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن إستبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرية المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد. إن سياسة المجموعة الخاصة بالشهرة الناتجة عن عملية إقتناء شركة زميلة قد تم عرضها في سياسة الإستثمار في الشركات الزميلة).

ي- ممتلكات وعقارات ومعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات فيما عدا الأراضي ملك حر والمباني بالتكلفة ناقصاً للإستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها وإستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تظهر الأراضي ملك حر والمباني بالقيمة العادلة بناء على تقييمات دورية من قبل مقيمين مستقلين مخصوصاً منها الإستهلاكات اللاحقة. يتم إستبعاد أي رصيد للإستهلاك المتراكم في تاريخ التقييم مقابل القيمة الدفترية الإجمالية للأصل ومن ثم تعديل صافي القيمة إلى قيمة الأصل المعاد تقييمها.

إن الزيادة في القيمة الدفترية للأراضي والمباني نتيجة للتقييم يتم إضافتها إلى حساب فائض إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر. إن النقص الذي يقابل زيادة سابقة لنفس الأصل يتم تخفيضه مباشرة من حساب فائض إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر ويتم إدراج أي نقص آخر مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم معالجة الفرق في كل سنة بين الاستهلاك المحتسب بناءً على القيمة الدفترية المعاد تقييمها والمدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وبين الاستهلاك المحتسب بناءً على التكلفة الأصلية للأصل بتحويله مباشرة من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

عندما يتم بيع الموجودات التي تم إعادة تقييمها، فيتم تحويل المبالغ المتضمنة في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

يتم إدراج العقارات تحت الإنشاء لأغراض أعمال الإنتاج أو الاستخدام الإداري بالتكلفة ناقصاً أي خسائر معترف بها للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة الأتعاب المهنية وكذلك تكاليف الإقراض التي يتم رسمتها على الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقراض حسب السياسة المحاسبية للمجموعة. يتم تصنيف هذه العقارات ضمن الفئات الملائمة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند إنجازها وإقرارها جاهزة للاستخدام. يبدأ استهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للاستخدام للغرض المخصص له كما هو الحال بالنسبة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات الأخرى.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات	
40	مباني
5 - 3	تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر
5	أثاث وتركيبات
3 - 2	سيارات
15	آلات ومعدات

إن بعض الممتلكات والعقارات والمعدات المستخدمة في بعض المشاريع يتم استهلاكها على مدى فترة العقود الخاصة بتلك المشاريع.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ك- الموجودات غير الملموسة:

عند التحقق المبني، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المنكبة لإعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبني، يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الإنتاجي ويتم تقديرها لتحديد الانخفاض في القيمة كلما كان هناك مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد انخفضت قيمته. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية كل سنة مالية. يتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كما هو ملانم، ويتم معاملتها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند الاستبعاد.

تتمثل الموجودات غير الملموسة بالمدفوع إلى خلوات محلات تجارية. تدرج خلوات المحلات التجارية بالتكلفة ناقصاً مجمع الإطفاء وخسائر الهبوط في القيمة. ويتم إطفاء التكلفة على مدى المدة المتوقع الانتفاع بها والمقدرة بخمس سنوات.

موجودات أخرى:

يتمثل هذا البند في قفليات ناتجة عن إستغلال مواقع. يتم قيد القفليات مبدئياً بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى المدة المتوقع الانتفاع بها من هذا الأصل والذي يتراوح من 3 إلى 20 سنة.

ل- إنخفاض قيمة الموجودات:
في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدره للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

م- الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع
يتم تصنيف الأصل غير المتداول (مجموعة الوحدات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار استخدامها. ولاستيفاء هذا الشرط، يجب أن تكون عملية البيع مرجحة بشكل كبير، كما يجب أن يكون الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) متاحة للبيع الفوري على وضعها الحالي. ويجب أيضاً إن تكون الإدارة ملتزمة بخطة لبيع الأصل، حيث ينبغي إن تكون الفترة المتوقعة لإتمام عملية البيع خلال سنة من تاريخ التصنيف. يتم قياس الموجودات غير المتداولة (أو مجموعة الموجودات المتاحة للبيع) والمحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية السابقة أو قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف إتمام البيع، أيهما أقل. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات غير الملموسة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع. تعرض الموجودات المصنفة كمتاحة للبيع بصورة منفصلة كبنود متداولة في بيان المركز المالي المجمع.

يتم توزيع الخسارة الناتجة عن الإنخفاض في القيمة لمجموعة الموجودات المتاحة للبيع أولاً على الشهرة ومن ثم توزيع الرصيد المتبقي على الموجودات والمطلوبات بشكل نسبي، غير انه لا يتم توزيع أي خسارة على المخزون والموجودات المالية والضرانب المؤجلة المسجلة كأصل وموجودات خطط مزايا الموظفين والعقارات الاستثمارية والموجودات البيولوجية، حيث تستمر معالجتهم طبقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة عند التصنيف المبني للأصل كمحتفظ به لغرض البيع إضافة إلى أي أرباح أو خسائر لاحقة ناتجة عن إعادة القياس في بيان الأرباح أو الخسائر. لا يتم الاعتراف بأي أرباح لاحقة تزيد عن الرصيد المتراكم لخسارة الإنخفاض في القيمة.

عند إنتفاء تصنيف الموجودات كمحتفظ بها لغرض البيع (أو إنتفاء تصنيفها ضمن مجموعة الموجودات المتاحة للبيع)، يتم قياس تلك الموجودات بأي من القيمتين التاليتين، أيهما أقل:

أ. القيمة الدفترية قبل تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع، بعد تسوية أي استهلاك أو إطفاء أو إعادة تقييم كان سيتم الاعتراف به لو لم يتم تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع.

ب. المبلغ القابل للاسترداد كما في تاريخ القرار اللاحق بعدم البيع.

ن- العمليات غير المستمرة
تمثل العمليات غير المستمرة جزءاً من أعمال المجموعة، والتي يمكن فصل نتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية بشكل واضح من باقي المجموعة، والتي أيضاً:

تمثل نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.

تمثل جزءاً من خطة منسقة لاستبعاد نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.

تشمل الشركات التابعة المقتناة أساساً لغرض البيع لاحقاً.

يتم تصنيف تلك العمليات كعمليات غير مستمرة عند البيع أو عند تحقق شروط التصنيف كعمليات غير مستمرة، أيهما يحدث أولاً.

يتم إدراج الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات غير المستمرة بشكل منفصل عن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات المستمرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وذلك حتى مستوى الربحية للفترة المنتهية في تاريخ البيانات المالية المالية وكذلك الفترات المقارنة، حتى وإن احتفظت المجموعة بحصة غير مهيمنة في الشركة التابعة بعد البيع، حيث يتم إدراج الربح أو الخسارة كبنء مستقل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

س- مخصص مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي و عقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

ع- توزيعات الأرباح للمساهمين:

تقوم المجموعة بالإعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لارادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الإعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الإلتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ف- رأس المال:

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية، إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصصة من المبالغ المحصلة.

ص- أسهم خزانة:

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية " احتياطي أسهم الخزانة"، ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ق - تحقق الإيراد:

يعرف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) الإيراد على أنه "الدخل الناتج من أنشطة المنشأة الاعتيادية" ويتم إنشاء نموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء، ويتطلب الاعتراف بالإيراد تسجيل المبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل بيع بضاعة أو تادية خدمات للعملاء.

فيما يلي خطوات النموذج الخمس :

- الخطوة الأولى : تحديد العقد مع العميل - يُعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية : تحديد التزامات الأداء في العقد - التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تادية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة : تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة إستحقاقه لبيع البضائع أو تادية الخدمات إلى العميل المتفق عليها ، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.

- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام بالأداء.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالتزام الأداء.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) من الشركات مراعاة الأراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد. كما يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، كانت المجموعة تعترف بالإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق عند بيع البضاعة أو تأدية الخدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة بالاصافي بعد خصم المرتجعات، الخصومات والتنزيلات. كما تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع.

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، يتم الاعتراف بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن ينقل العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، و للمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تتقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تليبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجموع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

- **نقاط ولاء العملاء**
تعتبر نقاط الولاء كالتزام أداء منفصل، حيث أنها توفر للعملاء حقوق مادية لم يكن ليحصلوا عليها بغير ذلك. تنتهي النقاط غير المستغلة إذا لم يتم استخدامها. تقوم المجموعة بتوزيع سعر المعاملة بين الحق المادي والتزامات الأداء الأخرى المحددة في العقد على أساس سعر البيع المستقل. يتم الاعتراف بالإيراد من الحق المادي في تاريخ استرداد النقاط من قبل العميل أو التاريخ الذي تنتهي فيه أيهما أولاً.
- **تقديم الخدمات**
يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء. تدخل المجموعة في عقود صيانة وتمديد ضمانات بأسعار ثابتة مع عملاء لسنة، ويتعين على العملاء الدفع مقدماً لكل اثني عشر شهراً ويتم تحديد تواريخ الدفعات المستحقة في كل عقد. يتم الاعتراف بالإيراد على مدى الوقت استناداً إلى النسبة بين عدد ساعات خدمات الصيانة المقدمة في الفترة الحالية وإجمالي عدد تلك الساعات المتوقع تقديمها بموجب كل عقد.

• عقود المقاولات

تتحقق إيرادات عقود المقاولات على مدى الوقت بطريقة التكلفة إلى التكلفة (أسلوب المدخلات)، أي نسبة تكاليف العقد المتكبدة للأعمال المنجزة حتى تاريخه إلى إجمالي تكاليف العقد المقدرة. تتحقق الأرباح فقط عندما يصل العقد إلى تلك المرحلة التي يمكن عندها تقدير الأرباح النهائية بدرجة معقولة. وتؤخذ المطالبات، الأوامر التغييرية ودفعات الحوافز للعقد في الاعتبار لغرض احتساب أرباح العقد عند موافقة مالك العقد لها، كما يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة للعقود بالكامل فور تبين حدوثها.

عندما لا يكون من الممكن تقدير الإيراد من عقود المقاولات بصورة معقولة، فإنه يتم التحقق من الإيراد إلى المدى الذي تم تحمله من تكاليف العقد والتي من المرجح أن تكون قابلة للاسترداد. إن تكاليف العقود يتم الاعتراف بها كمصروف في الفترة التي تم تكبدها فيها.

• الإيجارات

يتم تحقق إيرادات الإيجارات، عند اكتسابها، على أساس نسبي زمني.

• بيع عقارات تحت التطوير

تتحقق الإيرادات عند تحويل السيطرة على العقار إلى العميل. إن العقارات بصفة عامة ليس لها استخدام بديل للمجموعة بسبب القيود التعاقدية. ومع ذلك، لا ينشأ الحق الملزم بالدفع حتى يتم تحويل سند الملكية القانونية للعقار إلى العميل. لذلك، يتحقق الإيراد في وقت محدد عند تحويل ملكيته إلى العميل ويقاس بسعر المعاملة المتفق عليها بموجب العقد.

• إيراد بيع عقارات

يتم الاعتراف بإيرادات بيع العقارات على أساس مبدأ الاستحقاق الكامل، وذلك عندما تتوفر جميع الشروط التالية:

- عند اكتمال عملية البيع وتوقيع العقود.
- عندما يكون استثمار المشتري (قيمة البيع) كافياً لبيان التزامه بدفع قيمة العقار كما في تاريخ البيانات المالية.
- ألا تنخفض مرتبة الذمم المدينة للمجموعة عن البيع مستقبلاً.
- أن تكون المجموعة قد قامت بنقل السيطرة للمشتري.
- إذا كانت الأعمال اللازمة لإكمال العقار يمكن قياسها وقيدها على أساس الاستحقاق بصورة سهلة، أو إذا كانت تلك الأعمال غير جوهرية بالنسبة للقيمة الإجمالية للعقد.

• الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

المرحلة الانتقالية

عند تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، حددت المجموعة أنه لم ينتج أثر جوهري على بياناتها المالية المجمعة.

ر- المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ش- عقود الإيجار:

تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. جميع عقود الإيجار الأخرى تصنف كعقود إيجار تمويلية.

إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

1- عقد الإيجار التشغيلي - (المجموعة كمؤجر):

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

2- عقد الإيجار التمويلي - (المجموعة كمستأجر):

إن الموجودات المحفوظ بها تحت عقد إيجار تمويلي يتم الاعتراف بها كموجودات خاصة بالمجموعة وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ بدء عقد الإيجار، أو بمقدار القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار، أيهما أقل. إن الإلتزامات المرتبطة بالعقد لصالح المؤجر تظهر في بيان المركز المالي المجمع كإلتزامات مقابل عقد إيجار تمويلي.

يتم توزيع دفعات الإيجار بين الأعباء التمويلية وتخفيض الالتزام الناشئ عن عقد الإيجار بحيث يكون هناك سعر فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام. تدرج الأعباء

التمويلية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت مرتبطة مباشرة بموجودات مؤهلة للرسملة، وفي هذه الحالة يتم رسملتها طبقاً للسياسة العامة التي تتبعها المجموعة لتكاليف الإقتراض.

ت- تكاليف الإقتراض:

إن تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم إستغلالها للصراف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد. يتم إدراج كافة تكاليف الإقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الإقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من المجموعة فيما يتعلق بإقتراض الأموال.

ث- حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة من أرباح الشركات المساهمة التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري وأي خسائر متراكمة. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 نظراً لوجود خسائر متراكمة.

خ- ضريبة دعم العمالة الوطنية:

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير المجمع المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ذ- حصة الزكاة:

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمع وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب زكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 لعدم وجود ربح مالي تحتسب الزكاة على أساسه.

ض- العملات الأجنبية:

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغيير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم إستبعاد العمليات الأجنبية فيها.

إن الشهرة والتغير في القيمة العادلة الناتجة عن عمليات شراء شركات أجنبية يتم التعامل معها كموجودات ومطلوبات الشركات الأجنبية ويتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الإقفال.

ظ- الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداًه بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

غ- معلومات القطاع:

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

أ- الآراء والتقديرات والإفراضات المحاسبية الهامة:

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والإفراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

1 - الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

(أ) تحقق الإيرادات:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - ق) يتطلب آراء هامة.

(ب) تحديد تكاليف العقود:

إن تحديد التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد معين أو الخاصة بأنشطة العقد بشكل عام يتطلب آراء هامة. إن تحديد تكاليف العقود لها تأثير هام على تحقق الإيرادات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) لتحديد تكاليف العقود وتحقيق الإيرادات.

(ج) تصنيف الأراضي:

عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

(1) أعمال تحت التنفيذ

عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

(2) عقارات استثمارية

عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

(د) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتمال انخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

(هـ) تصنيف الموجودات المالية:

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

2 - التقديرات والإفتراضات:

إن الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

(أ) القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:

تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

(ب) انخفاض قيمة الشهرة:

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك إنخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للأصل أو لوحة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لإحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

(ج) العقود طويلة الأجل:

يتم التحقق من إيرادات العقود طويلة الأجل وفقاً لطريقة نسبة الإنجاز المحاسبية، ويتم إحتساب نسبة الإنجاز بناء على نسبة تكاليف الأعمال المنجزة على العقد حتى تاريخه لإجمالي التكاليف المقدرة لكل عقد على حده. إن تحقق الإيرادات على أساس الخصائص المذكورة أعلاه ينبغي أن يتوافق مع الأعمال الفعلية المنجزة. إن تحديد التكاليف المقدرة لإكمال العقد وتطبيق طريقة نسبة الإنجاز تتضمن تقديرات. إن التكاليف والإيرادات المقدرة يجب أن تأخذ في الإعتبار المطالبات والتغيرات المتعلقة بالعقد.

(د) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

(هـ) تقييم العقارات الاستثمارية:

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الإعراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، حيث يتم استخدام طريقة أساسية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

1- تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

2- طريقة التدفقات النقدية المخصومة، والتي يتم فيها استخدام المبالغ المتوالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل استناداً إلى العقود والشروط الإيجارية القائمة وخصمها للقيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس المخاطر المتعلقة بهذا الأصل.

3- رسملة الدخل: والتي يتم بها تقدير قيمة العقار استناداً إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوماً على معدل العائد المتوقع من العقار طبقاً لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.

(و) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تتشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي إستثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الإستقراء.

(ز) إعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات

تقوم المجموعة بإعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. تم تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات من قبل مقيم مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لموجودات مشابهة من حيث الحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم المستقل.

3- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2017	2018	
9,040,681	1,670,254	مدينون تجاريون (أ)
1,166,165	7,730,737	مدينو عقود (أ)
10,206,846	9,400,991	
(3,941,788)	(4,800,349)	ناقصا: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)
6,265,058	4,600,642	دفعات مقدمة وتأمينات مستردة
4,544,438	3,273,320	موظفون مدينون
417,591	321,762	مدينون آخرون
2,187,398	5,553,261	
13,414,485	13,748,985	

(أ) مدينون تجاريون ومدينو عقود

إن أرصدة المدينين التجاريين ومدينو عقود لا تحمل فائدة. إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين ومدينو عقود هي كما يلي:

المجموع	منخفضة القيمة	181 - 365 يوم	أقل من 180 يوم	2018
9,400,991	4,800,349	251,218	4,349,424	
10,206,846	3,941,788	1,852,078	4,412,980	2017

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغت أرصدة المدينين التجاريين ومدينو عقود التي تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 251,218 دينار كويتي (2017 - 1,852,078 دينار كويتي) إن هذه الأرصدة متعلقة بعدد من العملاء المستقلين الذين ليس لهم أي سابقة في عدم السداد.

(ب) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن حركة مخصص ديون مشكوك في تحصيلها هي كما يلي:

2017	2018	
3,281,969	3,941,788	الرصيد في بداية السنة
-	310,244	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
3,281,969	4,252,032	الرصيد في بداية السنة (معدل)
(974,776)	-	المتعلق بعمليات غير مستمرة وموجودات مصنفة بغرض البيع
2,311,765	541,943	المحمل خلال السنة
(660,994)	(4,286)	مخصص مستخدم خلال السنة
(16,176)	10,660	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
3,941,788	4,800,349	الرصيد في نهاية السنة

يوضح الجدول التالي خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم تسجيلها للمدينين التجاريين ومدينو العقود طبقاً للمنهج المبسط الوارد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

الإجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة منخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة غير منخفضة القيمة الائتمانية	31 ديسمبر 2018
9,400,991	3,941,788	5,459,203	محمل القيمة المدرجة بالدفاتر
(4,800,349)	(3,941,788)	(858,561)	خسائر الائتمان المتوقعة
4,600,642	-	4,600,642	صافي المدينين التجاريين ومدينو العقود

(ج) لا تتضمن الفئات الأخرى من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد إنخفاض دائم في قيمتها. إن الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة هو القيمة العادلة لكل فئة من فئات أرصدة المدينين المشار إليها أعلاه، كما لا تحتفظ المجموعة بأي رهن كضمان لأرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى.

4- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا والشركات تحت السيطرة المشتركة. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

2017	2018	شركات تحت سيطرة مشتركة	مساهمين رئيسيين	الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع
1,623,244	8,873	-	8,873	مستحق من أطراف ذات صلة
207,450	207,450	207,450	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة

إن المستحق من / إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فائدة وتستحق عند الطلب.

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع

2017	2018	مصاريف عمومية وإدارية (إيجارات)
1,824,567	1,780,517	1,780,517

توجد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 3,213,526 دينار كويتي (2017 - موجودات مالية متاحة للبيع 3,342,121 دينار كويتي) مسجلة باسم طرف ذي صلة ويوجد تنازل منه لصالح المجموعة عن تلك الموجودات المالية (إيضاح 7).

توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة بقيمة 3,855,000 دينار كويتي (2017 - 4,840,000 دينار كويتي) مسجلة باسم طرف ذي صلة ويوجد تنازل منه لصالح المجموعة عن تلك العقارات الاستثمارية (إيضاح 9).

مزايأ أفراد الإدارة العليا

2017	2018	مزايأ قصيرة الأجل	مزايأ نهاية الخدمة
1,056,584	683,357		
82,123	53,008		
1,138,707	736,365		

5- مخزون

2017	2018	مخزون للمتاجرة	أخرى
17,817,622	17,103,786		
495,002	346,875		
18,312,624	17,450,661		
(1,363,651)	(1,245,181)		
16,948,973	16,205,480		

(أ) مخصص مخزون بطيء الحركة

إن حركة مخصص مخزون بطيء الحركة هي كما يلي:

2017	2018	الرصيد في بداية السنة
3,057,722	1,363,651	المتعلق بعمليات غير مستمرة وموجودات مصنفة بغرض البيع
(484,763)	-	المحمل خلال السنة
-	204,081	المستخدم خلال السنة
(527,021)	(322,551)	مخصص لم يعد له ضرورة
(682,287)	-	الرصيد في نهاية السنة
1,363,651	1,245,181	

6- موجودات متعلقة بعمليات غير مستمرة ومصنفة بغرض البيع

(أ) موجودات ومطلوبات مصنفة كعمليات غير مستمرة

اثر الظروف الاقتصادية التي شهدتها الجمهورية اللبنانية على إحدى الشركات التابعة والعاملين في قطاع السوق المركزي في الجمهورية اللبنانية - مركز سلطان للتجزئة - ش.م.ك. مما أدى إلى توقف نشاط الشركة التابعة وتقديمها بطلب إشهار إفلاس بتاريخ 31 يوليو 2017 إلى المحاكم اللبنانية المختصة والتي قبلت طلبها بتاريخ 6 نوفمبر 2017، وقد عينت المحكمة مصفيين لتحصيل مديونات الشركة التابعة والوفاء بالتزاماتها وفقاً لقوانين الجمهورية اللبنانية. وعليه، تم تصنيف موجودات ومطلوبات وعمليات الشركة التابعة كموجودات ومطلوبات وعمليات غير مستمرة من تاريخ 31 يوليو 2017.

إن أهم بنود الموجودات والمطلوبات المتعلقة المصنفة بعمليات غير مستمرة هي كالتالي:

مركز سلطان للتجزئة (لبنان)		
2017	2018	
60,854	60,854	الموجودات:
891,091	891,091	نقد في الصندوق ولدى البنوك
830,365	830,365	مديون وارصدة مدينة أخرى
4,634,900	4,634,900	مخزون
72,396	72,396	ممتلكات وعقارات ومعدات
6,489,606	6,489,606	موجودات أخرى
		مجموع الموجودات المصنفة كعمليات غير مستمرة
		المطلوبات:
6,580,481	6,580,481	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
207,693	207,693	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
6,788,174	6,788,174	مجموع المطلوبات المصنفة كعمليات غير مستمرة
		زيادة المطلوبات عن الموجودات المصنفة كعمليات غير مستمرة
(298,568)	(298,568)	

إن ملخص نتائج الأعمال المتعلقة بعمليات غير مستمرة للفترة من 1 يناير 2017 حتى يوليو 2017 (لبنان) هي كما يلي:

مركز سلطان للتجزئة (لبنان)		
2017		
5,305,241		مبيعات
(4,152,678)		تكلفة المبيعات
(2,367,952)		مصاريف عمومية وإدارية
(610,718)		استهلاك وإطفاء
(1,221,198)		خسائر استبعاد ممتلكات وعقارات ومعدات
(73,277)		مصاريف أخرى
194,256		إيرادات أخرى
(2,926,326)		خسائر الفترة المتعلقة بعمليات غير مستمرة

تبلغ الإرتباطات الرأسمالية المتعلقة بالإيجارات الخاصة بمركز سلطان للتجزئة (لبنان) ش.م.ك. كما في تاريخ الإفلاس (31 يوليو 2017) مبلغ 14,603,278 دينار كويتي (إيضاح 32)، كان من الصعب تقدير الالتزامات الطارئة التي من المتوقع ان تتكبدها المجموعة بسبب التصفية. يوجد دعاوى قضائية ضد مركز سلطان للتجزئة (لبنان) ش.م.ك. نتيجة الإفلاس، وتعتقد إدارة المجموعة ان هذه الدعوى لن يكون لها تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة.

(ب) موجودات ومطلوبات مصنفة بغرض البيع
 قامت المجموعة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بتصنيف استثمارها في الشركة التابعة لشركة مركز سلطان للاتصالات - ش.م.ك. (مقللة) كموجودات مصنفة بغرض البيع طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5). نتج عن ذلك التصنيف خسارة بمبلغ 3,847,010 دينار كويتي تم إدراجها ضمن خسارة السنة من العمليات غير المستمرة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

بتاريخ 15 يناير 2018، أبرمت المجموعة عقد بيع الشركة التابعة بمبلغ 4,000,000 دينار كويتي، تم تحصيل منه مبلغ 3,000,000 دينار كويتي خلال السنة وعليه تم استبعاد استثمار الشركة التابعة من دفاتر الشركة الأم.

تم احتساب خسارة السهم الأساسية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم من العمليات غير المستمرة كما يلي:

2017	2018	
(6,773,336)	-	خسارة السنة من العمليات غير المستمرة
		عدد الأسهم القائمة:
578,828,782	578,828,782	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة
(14,272,531)	(14,272,531)	ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم الخزائنة
564,556,251	564,556,251	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة
فلس	فلس	
(11.99)	-	خسارة السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر/ متاحة للبيع

2017	2018	
6,970	44,822	أسهم ملكية - مسعرة
5,791,427	5,274,810	أسهم ملكية - غير مسعرة
5,798,397	5,319,632	

في 1 يناير 2018 ، قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ، وكننتيجة لذلك أعادت تصنيف الموجودات المالية المتاحة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

2017	2018	
5,798,397	-	الرصيد في بداية السنة
-	5,798,397	معاد تصنيف نتيجة تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
-	(216,296)	الاستبعادات
-	(262,469)	التغير في القيمة العادلة
5,798,397	5,319,632	الرصيد في نهاية السنة

توجد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بمبلغ 3,213,526 دينار كويتي ، (2017 - موجودات مالية متاحة للبيع بمبلغ 3,342,121 دينار كويتي) مسجلة بإسم طرف ذي صلة ويوجد تنازل منه لصالح المجموعة عن تلك الموجودات المالية (إيضاح 4).

إن الموجودات المالية مقومة بالدينار الكويتي.

8- استثمار في شركات زميلة

المبلغ		نسبة الملكية (%)		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	إسم الشركة الزميلة
2017	2018	2017	2018			
93,776,783	81,635,111	30.96	24.75	المقارات	دولة الكويت	الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة)*
8,038,632	8,394,369	20	20	النفط والطاقة	دولة الكويت	شركة ألفا للطاقة - ش.م.ك. (مقتلة) شركة الخريف المتحدة القابضة - ش.م.ك. (مقتلة)
10,183,331	10,801,777	24	24	خدمات بترولية	دولة الكويت	الشركة الكويتية البلغارية لإنتاج وتصنيع الألبان- ذ.م.م.
120,000	120,000	40	40	منتجات الألبان	دولة الكويت	
112,118,746	100,951,257					

إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي:

2017	2018	
107,907,781	112,118,746	الرصيد في بداية السنة
-	(1,724,242)	أثر تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) لشركات زميلة
107,907,781	110,394,504	الرصيد في بداية السنة (معدل)
5,075,069	4,828,043	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
(1,899,211)	-	إستبعاد شركة زميلة
(727,335)	(1,800,575)	انخفاض في القيمة (إيضاح 24)
1,762,442	(12,470,715)	حصة المجموعة من (الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الأخر
112,118,746	100,951,257	لشركات زميلة
		الرصيد في نهاية السنة

* بتاريخ 8 نوفمبر 2018 أقرت الجمعية العامة غير العادية لشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. ع. تحويل قرض ممنوح لها بمبلغ 31,000,000 دينار كويتي من قبل أحد المستثمرين إلى اسهم ملكية بعدد 272,800,000 سهم، وعليه زاد رأسمال الشركة الوطنية العقارية بنسبة 25.06% مما أدى إلى انخفاض نسبة ملكية المجموعة في الشركة الوطنية العقارية ش.م.ك. ع. من 30.96% إلى 24.75% وتم إدراج أثر ذلك ضمن البيانات المالية المجمعة المرفقة.

إن القيمة السوقية للاستثمار في الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. ع. كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع قد بلغت 30,625,364 دينار كويتي (2017 - 37,374,872 دينار كويتي). إن هذه الأسهم مرهونة لبعض البنوك المحلية مقابل تسهيلات بنكية إيضاح رقم (13 ، 15).

لم تقم المجموعة بإحتساب حصتها من نتائج أعمال شركاتها الزميلة، الشركة الكويتية البلغارية لإنتاج وتصنيع الألبان - ذ.م.م.، وذلك لعدم توافر البيانات المالية المدققة كما في 31 ديسمبر 2018. وتتوقع إدارة المجموعة أن نتائج الأعمال غير مادية.

إن ملخص البيانات المالية للشركات الزميلة الجوهرية كما يلي:

(أ) الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك. (عامة)

2017	2018	ملخص بيان المركز المالي المجموع:
509,542,166	477,736,580	الموجودات
(259,417,732)	(209,884,754)	المطلوبات
250,124,434	267,851,826	صافي الموجودات
%30.96	%24.75	نسبة ملكية المجموعة
77,438,525	66,293,327	الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة
16,338,258	15,341,784	الشهرة
93,776,783	81,635,111	القيمة الدفترية للشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع.
2017	2018	ملخص بيان الأرباح أو الخسائر المجموع:
40,438,940	21,570,487	الإيرادات
(26,463,191)	(9,525,385)	التكلفة
(5,311,266)	(27,157,582)	مصاريف أخرى
3,813,836	25,931,852	إيرادات أخرى
12,478,319	10,819,372	صافي الأرباح

- تتلخص الإلتزامات المحتملة للقضايا الخاصة بالشركة الزميلة "شركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع." فيما يلي:

1- وكالة تدقيق عقود الدفاع الأمريكية (DCAA)

من 2004 حتى 2008، نفذت الشركة الزميلة عقد مكتب المشاريع والتعاقدات القائم على أساس التكلفة بالإضافة إلى أتعاب محددة مع سلطة التحالف المؤقت للخدمات اللوجستية التي تدعم إعادة إعمار العراق بما في ذلك التخزين والقوافل والأمن.

وبتاريخ 23 أبريل 2011، أرسلت الشركة الزميلة مطالبة موقفة بحوالي 47 مليون دولار تدين بها الحكومة الأمريكية للشركة الزميلة فيما يتعلق بعقد مكتب المشاريع والتعاقدات. ورفض مسؤول التعاقدات المطالبة المقدمة من الشركة الزميلة بتاريخ 15 ديسمبر 2011 واستأنفت الشركة الزميلة قرار الرفض أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش. وبصفة منفصلة، ادعت الحكومة الأمريكية أن الشركة الزميلة مدينة لها بمبلغ 80 مليون دولار تتعلق بعقد مكتب المشاريع والتعاقدات وطلبت سداد المبلغ. وطعنَت الشركة الزميلة بمطالبة الحكومة الأمريكية لدفع المبلغ أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش وتم ضم الاستئنافين.

وبتاريخ 26 أغسطس 2013، تحركت الحكومة الأمريكية طالبة رفض الاستئنافات أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش لعدم الاختصاص. ووافقت محكمة طعون مجلس خدمات الجيش الحكومية الأمريكية على الطلب ورفضت الاستئناف بتاريخ 9 ديسمبر 2014. طعنَت الشركة الزميلة على قرار المجلس أمام الدائرة الفيدرالية بمحكمة الاستئناف الأمريكية بتاريخ 8 أبريل 2015.

وبتاريخ 16 أبريل 2018، أكدت هيئة الدائرة الاتحادية قرار محكمة طعون مجلس خدمات الجيش الذي رفض استئناف الشركة الزميلة لعدم الاختصاص.

وبعد قرار الدائرة الاتحادية، وبتاريخ 21 سبتمبر 2018، تقدمت الشركة الزميلة بشكوى معدلة في أمر معلق يخص عقد مكتب المشاريع والتعاقدات أمام محكمة الدعاوى الفيدرالية تطلب، من بين أمور أخرى، إعادة مبلغ 17 مليون دولار قامت الحكومة الأمريكية بمصادره من قبل (كما ورد بمزيد من الوصف أدناه) وكذلك تطلب إعلان حكم بأنه لا يجوز للحكومة الأمريكية أن تحجز مبالغ مستحقة قانوناً من الحكومة الأمريكية للشركة الزميلة استناداً إلى احتمال وجود دين على الشركة الزميلة بموجب عقد مكتب المشاريع والتعاقدات. وقد تم ضم هذا الأمر مع الأمر المتعلق بعقد DDKS المبين أدناه.

وكما أشرنا آنفاً، قامت الحكومة الأمريكية بمصادرة 17 مليون دولار من عقد آخر يرتبط بمكتب المشاريع والتعاقدات (عقد DDKS) وبتاريخ 3 يوليو 2017، قدمت الشركة الزميلة مطالبة مصادق عليها بموجب عقد DDKS تطلب دفع مبلغ مقاصة DDKS

بالإضافة إلى الفوائد. وفي خطاب بتاريخ 1 سبتمبر 2017، أبلغت مسؤولة التعاقدات الشركة الزميلة أنها أوقفت المطالبة المصادق عليها. وبعد قرار الدائرة الاتحادية المشار إليها أعلاه، قدمت الشركة الزميلة دعوى تطلب إعادة مبلغ مقاصة DDKS بالإضافة إلى الفوائد ("قضية DDKS").

وبتاريخ 21 سبتمبر 2018، قدمت الشركة الزميلة شكوى معدلة في قضية DDKS بتاريخ 3 ديسمبر 2018، قدمت الشركة الزميلة اقتراحاً لإصدار الحكم بشأن المرافعات، بالإضافة إلى اقتراح لضم قضية DDKS مع قضية COFC التي لا زالت عالقة والمشار إليها أعلاه.

بتاريخ 6 ديسمبر 2018، استجابت المحكمة لطلب الشركة الزميلة بضم القضيةتين. بتاريخ 17 ديسمبر 2018، قدمت حكومة الولايات المتحدة اقتراحًا بحدود دعوى DDKS بتاريخ 28 ديسمبر 2018، قدمت الشركة الزميلة ردها على اقتراح الحكومة الأمريكية وكان رد حكومة الولايات المتحدة واجبا بتاريخ 11 يناير 2019، ولكن تم تعليق الإجراءات في قضية DDKS، بانتظار انتهاء حالة إغلاق الحكومة الأمريكية. عند انتهاء حالة الإغلاق، ستقوم حكومة الولايات المتحدة بتقديم ردها، ومن المرجح أن يتم عندها تحديد موعد جلسة.

بتاريخ 14 سبتمبر 2016، أقامت الشركة الزميلة دعوى تتعلق بمكتب المشاريع والتعاقدات بموجب قانون الإجراءات الإدارية في المحكمة الجزئية الأمريكية لقسم كولومبيا. ولا زالت هذه الدعوى عالقة.

وعلى الرغم من الشكوك التي تحيط بالقضايا، لم تقم الإدارة بفتح أي مخصصات في البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة. وبعد استشارة المستشار القانوني الخارجي، لا يمكن للشركة الزميلة التعليق على النتائج المحتملة للقضايا.

2- تسهيل كفالة

صدر قرار من الإدارة العامة للجمارك بدولة الكويت بتسهيل جزء بمبلغ 10,092 ألف دينار كويتي من الكفالة المصرفية المقدمة من شركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز ش.م.ك. (مقفلة) ("جلوبال كليرنج")، وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، لصالح الإدارة العامة للجمارك فيما يتعلق بتنفيذ عقد. طبقاً لهذا القرار، قامت الإدارة العامة للجمارك بتسهيل الكفالة المذكورة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007.

وقد تقدمت شركة جلوبال كليرنج بالطعن على القرار المذكور أعلاه أمام محكمة أول درجة، وقد أصدرت محكمة أول درجة حكماً لصالح شركة جلوبال كليرنج، وألزمت الإدارة العامة للجمارك بسداد مبلغ 58,927 ألف دينار كويتي كتعويض مقابل عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد، ومبلغ 9,138 ألف دينار كويتي لاسترداد مبلغ الكفالة التي تم تسهيلها سابقاً، بالإضافة إلى احتساب فائدة بنسبة 7% سنوياً على هذه المبالغ من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً.

ثم قامت الشركة الزميلة بالطعن بالاستئناف على هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف، طالبة زيادة قيمة التعويض. كما تقدمت الإدارة العامة للجمارك بالطعن رقم 1955 / 2014 أمام محكمة الاستئناف. وأصدرت محكمة الاستئناف في 13 سبتمبر 2015 حكماً بتأييد الحكم الصادر عن محكمة أول درجة. ثم قامت كل من الشركة الزميلة والإدارة العامة للجمارك بالطعن على هذا الحكم أمام محكمة التمييز بالطعن رقمي 148 و1487 لسنة 2015، وبتاريخ 15 مارس 2017 قضت محكمة التمييز بإحالة الطعن لإدارة خبراء وزارة العدل. وتقرر عقد جلسة بتاريخ 7 مايو 2018 لإصدار الحكم الذي أكد على أحقية الشركة الزميلة في التعويض المطالب به. وتم نظر الدعوى أمام محكمة التمييز في 3 أكتوبر 2018. وقد تحدد لها جلسة بتاريخ 6 مارس 2019.

كما قامت شركة جلوبال كليرنج برفع دعوى قضائية ضد الإدارة العامة للجمارك وتقدمت ضمن إحدى مطالباتها بطلب لمحكمة الاستئناف بوقف الإدارة العامة للجمارك من تسهيل الكفالات البنكية المتبقية. وأصدرت محكمة الاستئناف حكماً لصالح الشركة الزميلة بوقف تسهيل الكفالات البنكية التي لا تزال بحوزة الإدارة العامة للجمارك، وتقدمت هذه الأخيرة بالطعن بالتمييز على حكم الاستئناف القاضي بوقف تسهيل الكفالات وقضى بإلغائه من محكمة التمييز.

بالإضافة إلى ما سبق، يوجد نزاعات قانونية بين الشركة الزميلة والإدارة العامة للجمارك وقام كلا الطرفين برفع دعاوى قضائية ودعاوى مقابلة مختلفة منظورة حالياً أمام المحاكم. ويرى المستشار القانوني الداخلي للشركة الزميلة أنه لن يكون لهذه القضايا تأثير مادي سلبي على البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة.

3- قضايا شركة كي جي إل

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، تم رفع دعاوى مدنية على الشركة الزميلة وبعض شركاتها التابعة من قبل شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ("كي جي إل") وشركاتها التابعة في ثلاثة دوائر قضائية مختلفة في الولايات المتحدة وذلك بشأن أمور تتعلق بالتشهير والتدخل في عقود شركة كي جي إل المبرمة مع حكومة الولايات المتحدة من قبل موظف سابق في الشركة الزميلة.

في 4 يونيو 2018، بعد الانتهاء من عملية البحث والكشف، قدمت الشركة الزميلة طلباً للحصول على حكم معجل. في 6 يوليو 2018، وافقت المحكمة على طلب الشركة الزميلة ورفضت الشكوى.

بتاريخ 1 أغسطس 2018، استأنفت كي جي إل حكم محكمة أول درجة أمام محكمة بنسلفانيا العليا، كي جي إل مذكرتها الافتتاحية بتاريخ 8 نوفمبر 2018. وقد قدمت الشركة الزميلة ردها بتاريخ 20 ديسمبر 2018 فيما قدمت شركة KGL ردها بتاريخ 17 يناير 2019. ومن المقرر تقديم التماس في الاستئناف بتاريخ 12 فبراير 2019، ومن المقرر أن يرد الموجز النهائي للطرفين في 26 فبراير 2019.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن الشركة الزميلة طرف في العديد من مطالبات ودعاوى قضائية غير جوهرية. هذا ويرى المستشار القانوني الداخلي للشركة الزميلة بأن هذه المطالبات والدعاوى لن يكون لها أي تأثير جوهري مادي سلبي على البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة.

4- العقد رقم 157 للمراحل الأولى والثانية والثالثة من قسيمة في منطقة جنوب أمغرة

تتضمن العقارات الاستثمارية عقار بقيمة دفترية بمبلغ 28,500 ألف دينار كويتي يمثل قطعة أرض تقع جنوب أمغرة تم الحصول عليها من الهيئة العامة للصناعة بموجب عقد إيجار.

في 3 يوليو 2018، أخطرت الهيئة الشركة الزميلة بعزمها إنهاء عقد الإيجار المشار إليه أعلاه لزمها بانتهاء سريانه في 30 يونيو 2018، وطالبت الهيئة الشركة الزميلة بتسليم قطعة الأرض. استناداً إلى الرأي القانوني للمستشار القانوني الخارجي للشركة الزميلة، فإن إخطار إنهاء العقد مخالف للقانون، وقد اتخذت الشركة الزميلة الإجراءات القانونية اللازمة وقامت برفع دعوى برقم 2587 لسنة 2018 - تجاري- عام-حكومي/24 ودعوى برقم 3686 لسنة 2018 - تجاري- عام-حكومي ودعوى رقم 4522 لسنة 2018 - تجاري- عام- حكومي بطلب الحكم بنبذ خبير لإبداء الرأي حول ثبوت التجديد الضمني عقد الإيجار المذكور أعلاه بموجب القانون. ولم تصدر محكمة أول درجة حكمها في القضايا المشار إليها، وبتاريخ 9 سبتمبر 2018 صدر قرار الإخلاء الإداري رقم (ه.ع. ص/129/2018) وطعن عليه الشركة الزميلة أمام القضاء بالدعوى رقم 2018/5600 إداري/12 وما زال هذا الطعن متداولاً حتى الآن، ولم تتمكن الشركة الزميلة (بعد التشاور مع المستشار القانوني الخارجي) من تحديد النتائج المحتملة للقضايا.

5- قضية كوريك

قامت الشركة الزميلة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 (من خلال شركتها التابعة المملوكة بالكامل، والتي تمثل شركة محاصة) بالاشتراك مع شركة فرانس تيليكوم باقتناء حصة ملكية بنسبة 44% من كورك تيليكوم ذ.م.م. ("كورك تيليكوم")، شركة ذات مسؤولية محدودة تم تأسيسها في العراق، عن طريق الشركة المشتركة المملوكة بنسبة 54% من قبل الشركة الزميلة ونسبة 46% من قبل فرانس تيليكوم. نتيجة لذلك، تمتلك الشركة الزميلة حصة غير مباشرة بنسبة 23.7% في شركة كورك تيليكوم.

تم تصنيف الاستثمار في كورك تيليكوم كاستثمار في شركة زميلة حيث تمارس الشركة الزميلة تأثيراً جوهرياً على السياسات المالية والتشغيلية لشركة كورك تيليكوم. وحيث أن هذه الشركة الزميلة محتفظ بها كجزء من المحفظة الاستثمارية للشركة التي تمثل شركة محاصة فقد تم إدراجها في بيان المركز المالي المجموع بالقيمة العادلة. يسمح معيار المحاسبة الدولي 28 "الاستثمار في شركات زميلة وشركات المحاصة" بهذه المعالجة والتي تسمح بالمحاسبة عن الاستثمارات المحتفظ بها من قبل شركات محاصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 مع إدراج التغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع في فترة التغيير.

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغت قيمة القرض الذي يحمل فائدة والمقدم من قبل الشركة الزميلة إلى شركة كورك تيليكوم بمبلغ 35,321 ألف دينار كويتي (2017: 35,098 ألف دينار كويتي).

في فبراير 2017، قدمت الشركة الزميلة طلب تحكيم ضد حكومة جمهورية العراق استناداً إلى المادة 36 من اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى ("اتفاقية الأكسيد") وإلى المادة 10 من الاتفاقية الثنائية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق بشأن الترويج والحماية المتبادلة للاستثمارات ("الاتفاقية الثنائية لعام 2015"). ويتعلق طلب التحكيم بمجموعة من التصرفات والامتناع عن اتخاذ ما يلزم من جانب حكومة جمهورية العراق بما فيها هيئتها الرقابية التابعة لها وهي هيئة الإعلام والاتصالات، فيما يتعلق بقرار مزعوم صدوره من قبل هيئة الإعلام والاتصالات بإبطال موافقتها الكتابية المسبقة الصادرة بشأن استثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكوم. وتتعلق مطالبات الشركة الزميلة في طلب التحكيم، من بين أمور أخرى، على إخفاق الحكومة العراقية في معاملة استثمار الشركة الزميلة بقيمة أكثر من 380 مليون دولار أميركي بشكل عادل ومنصف، وإخفاقها في إخطار الشركة الزميلة بما يتم اتخاذه من إجراءات وحرمانها من حق الدفاع، وأيضاً المصادرة غير المباشرة للاستثمار بالمخالفة لأحكام الاتفاقية الثنائية لعام 2015. في 24 فبراير 2017، تم قيد طلب التحكيم من الشركة الزميلة رسمياً لدى مركز تسوية منازعات الاستثمار. وتم تشكيل هيئة التحكيم رسمياً في 20 ديسمبر 2017 حيث انعقدت جلسة إجرائية أولية في 31 يناير 2018. وتم إيداع مذكرة الشركة الزميلة في 30 أبريل 2018. وبتاريخ 6 أغسطس 2018، أودعت جمهورية العراق اعتراضها على الاختصاص وطلبت النظر في الاعتراض للبت فيه كمسألة تمهيدية قبل النظر في موضوع النزاع. وقسمت المحكمة الإجراءات في 31 أكتوبر 2018، وقدمت الشركة الزميلة مذكرتها المضادة بشأن الاختصاص الولائي في 10 يناير 2019.

على أن يكون رد المدعى عليهم في 21 فبراير 2019، فيما موعد رد الشركة الزميلة في 14 مارس 2019. هذا، وتم تحديد موعد جلسة في أبريل 2019.

ولا يمكن في الوقت الحالي تقييم الأثر المالي المتوقع حيث ما يزال النزاع قائماً دون حسمه قانوناً وعدم إتضاح الأمور.

(ب) شركة ألفا للطاقة – ش.م.ك. (مقفلة)

2017	2018	ملخص بيان المركز المالي
24,427,012	26,349,865	الموجودات المتداولة
78,336,184	38,691,663	الموجودات غير المتداولة
(19,102,237)	(846,204)	المطلوبات المتداولة
(43,289,219)	(20,791,988)	المطلوبات غير المتداولة
40,371,740	43,403,336	صافي الموجودات
20%	%20	نسبة ملكية المجموعة
8,074,348	8,680,667	الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة
(35,716)	(286,298)	تسويات أخرى
8,038,632	8,394,369	القيمة الدفترية لشركة ألفا للطاقة – ش.م.ك. (مقفلة)

2017	2018	ملخص بيان الأرباح أو الخسائر
111,139,921	115,650,707	مبيعات
(108,259,698)	(117,790,073)	تكلفة المبيعات
(4,719,952)	(973,875)	مصاريف أخرى
2,535,431	3,789,862	إيرادات أخرى
695,702	676,621	صافي الأرباح

(ج) شركة الخريف المتحدة القابضة - ش.م.ك. (مقفلة)

2017	2018	ملخص بيان المركز المالي
31,783,360	27,280,773	الموجودات المتداولة
67,857,806	47,350,230	الموجودات غير المتداولة
(62,756,887)	(32,186,707)	المطلوبات المتداولة
(10,814,454)	(2,967,484)	المطلوبات غير المتداولة
26,069,825	39,476,812	صافي الموجودات
24%	%24	نسبة ملكية المجموعة
6,256,758	9,474,435	الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة
2,366,573	(232,658)	الشهرة وتسويات
1,560,000	1,560,000	توزيعات نقدية غير مستلمة
10,183,331	10,801,777	القيمة الدفترية لشركة الخريف المتحدة القابضة - ش.م.ك. (مقفلة)

2017	2018	ملخص بيان الأرباح أو الخسائر
57,062,272	52,067,971	الإيرادات
(39,544,646)	(41,189,988)	التكلفة
(10,796,505)	(8,056,524)	مصاريف أخرى
192,009	77,998	إيرادات أخرى
6,913,130	2,899,457	صافي الأرباح

9- عقارات استثمارية

2017	2018	الرصيد في بداية السنة
13,791,007	16,603,248	استبعادات
-	(1,035,000)	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية *
55,000	1,202,230	المحول من ممتلكات وعقارات ومعدات (إيضاح 10)
2,800,000	757,245	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(42,759)	11,672	الرصيد في نهاية السنة
16,603,248	17,539,395	

* يتضمن مبلغ التغير في القيمة العادلة خلال السنة الحالية مبلغ 27,489 دينار كويتي متعلق بعقارات تم تحويلها من بند ممتلكات وعقارات ومعدات إلى عقارات استثمارية نتيجة تغير في استغلالها من قبل المجموعة وعليه، إدراج مبلغ التغير في القيمة لتلك العقارات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة 3,855,000 دينار كويتي (2017 - 4,840,000 دينار كويتي) مسجلة باسم طرف ذي صلة ويوجد تنازل عنها لصالح المجموعة (إيضاح 4).

توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة 10,800,000 دينار كويتي (2017 - 9,800,000 دينار كويتي) مرهونة مقابل دنانو مرابحة ممنوحة للمجموعة (إيضاح 15).

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين ومعتمدين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمون باستخدام أسس التقييم الموضحة في البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية:

المستوى الثاني	أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
15,397,082	مبيعات السوق المقارنة	أراضي
2,142,313	مبيعات السوق المقارنة	مبانى
17,539,395		الإجمالي

قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية.

شركة مركز سلطان المواد الغذائية - ش.م.ك. (علامة)
 وشركائها التابعة
 إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
 31 ديسمبر 2018
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

10- ممتلكات وعقارات ومعدات

التكلفة:	مبنى مقامة على أرضي ملك حر (أ)		أرضي ملك حر (أ)		أرضي مقامة على أرضي مستأجرة		أرضي مستأجرة		مباني مقامة على أرضي مستأجرة		مباني مقامة على أرضي ملك حر (أ)		أرضي ملك حر (أ)		التكلفة:
	أصل	تراكم التقييم	أصل	تراكم التقييم	أصل	تراكم التقييم	أصل	تراكم التقييم	أصل	تراكم التقييم	أصل	تراكم التقييم	أصل	تراكم التقييم	
146,562,843	67,783	20,556,372	3,501,214	15,426,706	10,117,555	55,312,379	8,018,711	18,744,320	14,817,803	2018	كما في 1 يناير 2018	إصفايات	إستثمارات	2018	كما في 1 يناير 2018
1,641,424	530,085	274,326	49,683	284,427	113,817	389,086	-	-	-	-	-	-	-	-	إستثمارات
(2,298,829)	-	(293,092)	(906,935)	(202,303)	(72,401)	(824,098)	-	-	-	-	-	-	-	-	تحويلات من أصل رأس مالي تحت التقييم
-	(12,979)	416	-	8,600	-	3,963	-	-	-	-	-	-	-	-	المحول إلى عقارات استثمارية (إيضاح 9)
(1,092,868)	-	-	-	-	-	-	-	(731,543)	(361,325)	2018	كما في 1 يناير 2018	بيع إعادة تقييم	تحويلات ترقية عقارات أجنبية	2018	كما في 31 ديسمبر 2018
50,062,668	-	-	-	-	-	(39,022)	44,894	2,027,950	48,034,718	2018	كما في 31 ديسمبر 2018	تحويلات ترقية عقارات أجنبية	2018	كما في 31 ديسمبر 2018	تحويلات ترقية عقارات أجنبية
209,181	205	154,688	4,352	43,117	947	54,842,308	8,063,605	20,040,727	62,491,196	2018	كما في 31 ديسمبر 2018	تحويلات ترقية عقارات أجنبية	2018	كما في 31 ديسمبر 2018	تحويلات ترقية عقارات أجنبية
195,084,419	585,094	20,692,710	2,648,314	15,560,547	10,159,918	54,842,308	8,063,605	20,040,727	62,491,196	2018	كما في 31 ديسمبر 2018	تحويلات ترقية عقارات أجنبية	2018	كما في 31 ديسمبر 2018	تحويلات ترقية عقارات أجنبية
75,766,920	-	16,017,351	3,312,560	13,913,320	8,626,664	24,602,105	-	9,313,920	-	2018	كما في 1 يناير 2018	المحول على الامتياز	المستقرية (إيضاح 9)	2018	كما في 1 يناير 2018
3,849,346	-	1,052,769	80,035	639,816	512,112	1,564,614	-	-	-	2018	كما في 1 يناير 2018	المحول على الامتياز	المستقرية (إيضاح 9)	2018	كما في 1 يناير 2018
(2,102,772)	-	(248,347)	(904,764)	(198,324)	(71,778)	(679,559)	-	-	-	2018	كما في 1 يناير 2018	المحول على الامتياز	المستقرية (إيضاح 9)	2018	كما في 1 يناير 2018
(335,623)	-	-	-	-	-	-	-	(335,623)	-	2018	كما في 1 يناير 2018	المحول على الامتياز	المستقرية (إيضاح 9)	2018	كما في 1 يناير 2018
1,283,674	585,094	-	-	-	-	66,136	-	642,740	55,840	2018	كما في 1 يناير 2018	المحول على الامتياز	المستقرية (إيضاح 9)	2018	كما في 1 يناير 2018
157,440	-	38,362	4,019	38,457	10,466	25,553,296	-	9,621,037	55,840	2018	كما في 1 يناير 2018	المحول على الامتياز	المستقرية (إيضاح 9)	2018	كما في 1 يناير 2018
78,637,985	585,094	16,860,135	2,491,850	14,393,269	9,077,464	25,553,296	-	9,621,037	55,840	2018	كما في 1 يناير 2018	المحول على الامتياز	المستقرية (إيضاح 9)	2018	كما في 1 يناير 2018
116,446,434	-	3,832,575	156,464	1,167,278	1,082,454	29,289,012	8,063,605	10,419,690	62,435,356	2018	كما في 31 ديسمبر 2018	المحول على الامتياز	المستقرية (إيضاح 9)	2018	كما في 31 ديسمبر 2018
70,776,923	67,783	4,539,021	188,654	1,513,386	1,490,891	30,710,274	8,018,711	9,430,400	14,817,803	2018	كما في 31 ديسمبر 2018	المحول على الامتياز	المستقرية (إيضاح 9)	2018	كما في 31 ديسمبر 2018

توجد أراضي ملك حر ومباني مدرجة بمباني قيمة نظرية 52,400,990 دينار كويتي (2017 - 13,604,485 دينار كويتي) مبرهنة مقابل تسهيلات بنكية مدفوعة للجمعية (إيضاح 13) ، (15) ،
 تضمنت الممتلكات والمقارنات والمعدات مبلغ 1,657,466 دينار كويتي ، متعلق بحقوق انتفاع بعض المواقع التي كانت تابعة مع جهات حكومية ، وتضمنت إكبابية استودان القيمة الافتراضية للممتلكات والمقارنات والمعدات التي
 شئت على تلك المواقع على فترة التقييم على تحديد حقوق الانتفاع
 (أ) كما في 31 ديسمبر 2018؛ تم التوصل إلى القيمة العادلة للأراضي ملك حر ومباني مقامة على أرضي ملك حر ، قامت الجمعية باستخدام أسس التقييم الموضحة من البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام تلك الأراضي والمباني:
 لا تخضع لتغير القيمة العادلة للأراضي ملك حر ومباني مقامة على أراضي ملك حر ، قامت الجمعية باستخدام أسس التقييم الموضحة من البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام تلك الأراضي والمباني:

فئة الممتلكات والمقارنات والمعدات	أسس التقييم	المستوى الذاتي
أراضي ملك حر ومباني مقامة على أراضي ملك حر	أسس السوق العقارية	72,855,046

11- الشهرية

2017	2018
3,149,149	3,149,149
-	(1,168,248)
3,149,149	1,980,901

الرصيد في بداية السنة
 خسائر الانخفاض في القيمة خلال السنة (ايضاح 24)
 الرصيد في نهاية السنة

12- موجودات غير ملموسة

تقليات
8,110,953
10,000
(320,344)
7,800,609
5,289,756
448,747
(43,852)
592,434
6,287,085
1,513,524
2,821,197

التكلفة:
 كما في 1 يناير 2018
 إضافات
 تعديلات ترجمة عملات أجنبية
 كما في 31 ديسمبر 2018

الإطفاء المتراكم:
 كما في 1 يناير 2018
 المحمل على السنة
 تعديلات ترجمة عملات أجنبية
 خسائر انخفاض في القيمة (ايضاح 24)
 كما في 31 ديسمبر 2018

صافي القيمة الدفترية:
 كما في 31 ديسمبر 2018
 كما في 31 ديسمبر 2017

13- تسهيلات بنكية

إن التسهيلات البنكية ممنوحة من بنوك محلية وأجنبية للمجموعة وهي مضمونة بالكفالة التضامنية لشركات المجموعة كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع و رهن بعض أسهم شركة زميلة بقيمة سوقية بلغت 25,326,892 دينار كويتي (2017 - 30,908,672 دينار كويتي) (ايضاح 8) وحوالة حق على إيرادات بعض العقود و رهن أراضي ملك حر ومباني بصافي قيمة دفترية 45,300,990 دينار كويتي (2017 - 12,149,422 دينار كويتي) (ايضاح 10).

وتتمثل فيما يلي:

2017	2018	تاريخ الاستحقاق
58,422,840	56,623,027	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2019
57,488,650	56,932,480	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2021
115,911,490	113,555,507	

إن المجموعة تتفاوض حاليا مع الجهات المقرضة لإعادة هيكلة وتجديد تسهيلات البنكية.

إن الفائدة السنوية على التسهيلات البنكية أعلاه هي كالتالي:

معدل الفائدة (%)	2017	2018	العملة	البيان
1.75 - 2.5		1.75 - 2.5	دينار كويتي	متوسط معدل فائدة سنوية فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي
6.5 - 8.5		6.5 - 8.5	دينار أردني	متوسط معدل فائدة سنوية
4 - 5.5		4 - 5.5	ريال عماني	متوسط معدل فائدة نصف سنوي

إن القيم الدفترية للتسهيلات البنكية للمجموعة مقومة بالعملة التالية:

2017	2018	العملة
104,352,072	102,922,236	دينار كويتي
4,807,666	4,761,612	دينار أردني
6,751,752	5,871,659	ريال عماني
115,911,490	113,555,507	

14- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2017	2018	
71,481,196	65,662,786	دائنون تجاريون
1,846,593	2,638,799	دائنو تمويل تجاريون (أ)
107,012	54,791	محجوز ضمان للمقاولين
5,269,558	4,804,209	إجازات ومستحقات أخرى للموظفين
124,734	59,063	دائنون لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
791,130	791,130	مخصص قضايا
711,812	653,340	دائنو شراء أراضي
9,722,018	7,450,368	مخصصات أخرى (ب)
5,937,076	8,609,088	دائنون آخرون
95,991,129	90,723,574	

(أ) قامت المجموعة بالدخول في ترتيبات مع بنك محلي في دولة الكويت لتحصيل فواتيرها، حيث يقوم البنك بتمويل الموردين التجاريين، إن هذه التسهيلات تتحمل رسوم خدمة تتراوح من 0.25% إلى 0.5% من مبالغ الفواتير المستحقة والتي تستحق خلال 90 - 180 يوما في المتوسط. إن دائنو تمويل تجاريين مضمونة برهن أراضي ومباني المجموعة وبعض متاجر التشغيل لشركات تابعة.

(ب) تم تكوين المخصصات الأخرى طبقا لتقديرات الإدارة والتي تتمثل في:

2017	2018	
2,206,932	1,509,657	مخصص متعلق باستثمار في شركة تابعة
571,221	571,221	مخصص قضايا
2,451,243	2,399,303	مخصص إغلاق محلات
750,000	750,000	مخصص زكاة
3,742,622	2,220,187	مخصصات أخرى
9,722,018	7,450,368	

إن حركة مخصصات أخرى كما يلي:

2017	2018	
10,410,682	9,722,018	الرصيد في بداية السنة
2,713,872	1,125,677	المحمل خلال السنة
(2,611,092)	(1,397,327)	مخصص مستخدم خلال السنة
(791,444)	(2,000,000)	مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 23)
9,722,018	7,450,368	الرصيد في نهاية السنة

15- دائنو مرابحة

2017	2018	
28,241,478	26,369,884	إجمالي المرابحة
(1,259,540)	(1,376,702)	ناقص: تكاليف تمويلية مستقبلية غير مطفأة
26,981,938	24,993,182	القيمة الحالية لإلتزام المرابحة

		والتي تتمثل في:	
2017	2018	تاريخ الاستحقاق	
11,429,500	11,129,500	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2019	الجزء المتداول
15,552,438	13,863,682	عدة أقساط آخرها في 6 إبريل 2021	الجزء غير المتداول
<u>26,981,938</u>	<u>24,993,182</u>		

يتحمل داننو مزايا متوسطة أعباء تمويل بمعدل 2.5% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي وهي مضمونة برهن بعض أسهم شركة زميلة بقيمة سوقية بلغت 5,298,472 دينار كويتي (2017 - 6,466,200 دينار كويتي) (إيضاح 8) وأراضي ملك حر ومباني مملوكة لشركة تابعة بصافي قيمة دفترية 7,100,000 دينار كويتي (2017 - 1,455,063 دينار كويتي) (إيضاح 10) وعقارات استثمارية مملوكة لشركة تابعة بقيمة 10,800,000 دينار كويتي (2017 - 9,800,000 دينار كويتي) (إيضاح 9). إن المجموعة تتفاوض حالياً مع البنوك المقرضة لإعادة هيكلة وتجديد تسهيلات الائتمانية.

16- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2017	2018	
6,590,385	5,336,696	الرصيد في بداية السنة
(917,412)	-	المتعلق بعمليات غير مستمرة وموجودات مصنفة بغرض البيع
997,873	933,184	المحمل على السنة
(1,334,150)	(392,782)	المدفوع خلال السنة
<u>5,336,696</u>	<u>5,877,098</u>	الرصيد في نهاية السنة

17- رأس المال
 يتكون رأس المال المصرح به من 828,828,782 سهم (2017 - 578,828,782 سهم) بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية. إن بيان رأس مال الشركة الأم كما يلي:

2017	2018	
57,882,878	82,882,878	رأس المال المصرح به
-	(25,000,000)	رأس المال غير المدفوع
<u>57,882,878</u>	<u>57,882,878</u>	رأس المال المدفوع

18- أسهم خزانة

2017	2018	
14,272,531	14,272,531	عدد الأسهم
2.47	2.47	النسبة إلى الأسهم المدفوعة (%)
799,262	756,444	القيمة السوقية (دينار كويتي)
2,593,571	2,593,571	التكلفة (دينار كويتي)

نظراً لعدم وجود أية أرصدة دائنة في حسابات الأرباح المرحلة أو الإحتياطيات أو علاوة الإصدار فلم تقم إدارة المجموعة بتجميد أية مبالغ لصالح رصيد أسهم الخزانة.

19- إحتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الإحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإجباري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

20- إحتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الاختياري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

21- تكلفة المبيعات

2017	2018	
24,392,496	17,817,622	رصيد المخزون في أول السنة
164,559,960	173,825,374	المشتريات خلال السنة
188,952,456	191,642,996	المخزون المتاح للبيع
(17,817,622)	(17,103,786)	رصيد المخزون في نهاية السنة (إيضاح 5)
171,134,834	174,539,210	تكلفة المبيعات

22- مصاريف عمومية وإدارية وبيعية

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية والبيعية تكاليف موظفين بمبلغ 17,984,005 دينار كويتي (2017) - 20,344,254 دينار كويتي).

23- مخصصات لم يعد لها ضرورة

2017	2018	
791,444	2,000,000	مخصصات أخرى (إيضاح 14)
214,841	-	عكس مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة
682,287	-	مخصص مخزون لم يعد له ضرورة
1,688,572	2,000,000	

24- خسائر انخفاض في القيمة

2017	2018	
727,335	1,800,575	خسائر انخفاض في قيمة استثمار في شركة زميلة (إيضاح 8)
-	1,283,674	خسائر انخفاض في قيمة ممتلكات وعقارات ومعدات (إيضاح 10)
-	1,168,248	خسائر انخفاض في قيمة الشهرة (إيضاح 11)
-	592,434	خسائر انخفاض في قيمة موجودات غير ملموسة (إيضاح 12)
727,335	4,844,931	

25- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اقترح مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 27 مارس 2019 عدم منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 14 مايو 2018 على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، كما وافقت على اقتراح مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

26- ربحية (خسارة) السهم الأساسية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. إن المعلومات الضرورية لإحتساب ربحية (خسارة) السهم الأساسية بناء على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة هي كما يلي:

2017	2018	
(4,411,511)	2,501,410	ربح (خسارة) السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم
أسهـم	أسهـم	عدد الأسهم القائمة:
578,828,782	578,828,782	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة
(14,272,531)	(14,272,531)	ناقصا: المتوسط المرجح لأسهم الخزنة
564,556,251	564,556,251	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة
فلس	فلس	
(7.81)	4.43	ربحية (خسارة) السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

27- مبدأ الاستمرارية

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا لمبدأ الاستمرارية، والذي يفترض قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي، ولا تتضمن البيانات المالية المجمعة أية تعديلات قد تنتج عن عدم التأكد من استمرارية المجموعة.

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغت الخسائر المتراكمة للمجموعة مبلغ 42,155,767 دينار كويتي (2017) - 42,703,059 دينار كويتي، وتجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 122,520,685 دينار كويتي (2017) - 125,543,660 دينار كويتي، إضافة إلى أن نسبة الدين إلى إجمالي الموارد المالية قد بلغت 75.32% (2017) - 96.26%.

إن إستمرارية المجموعة تعتمد على قدرتها على تحقيق أرباح وتعزيز تدفقاتها النقدية في المستقبل وإعادة هيكلة وتجديد تسهيلات البنكية، إضافة إلى الدعم والتمويل من قبل المساهمين الرئيسيين.

إن المجموعة تتفاوض حالياً مع المؤسسات المالية المقرضة لها لإعادة جدولة وتجديد تسهيلات البنكية، كما أنها قامت باتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة رأس المال خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى قيامها بالبداية في تنفيذ خطة للتخارج من بعض الاستثمارات والموجودات المدرجة بالبيانات المالية المجمعة لمواجهة التزاماتها تجاه هذا الأمر.

28- إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل نقد لدى البنوك، المدينين، المستحق من / إلى أطراف ذات صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، التسهيلات البنكية والدائنين، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

(أ) مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الإقتراض:

2018

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأرصدة كما في 31 ديسمبر	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	
567,778 +	113,555,507	%0.5	تسهيلات بنكية
124,966 ±	24,993,182	%0.5	داننو مرابحة

2017

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأرصدة كما في 31 ديسمبر	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	
579,557 +	115,911,490	%0.5	تسهيلات بنكية
134,910 ±	26,981,938	%0.5	داننو مرابحة

(ب) مخاطر الائتمان:

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد والنقد المعادل والمدينين والمستحق من أطراف ذات صلة. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

مدينون تجاريون ومدينو عقود

تطبق المجموعة النموذج المبسط لقياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لجميع المدينين التجاريين وموجودات العقود، حيث أن هذه البنود ليس لها عنصر تمويل جوهري. ولقياس خسائر الائتمان المتوقعة، فقد تم تقييم المدينين التجاريين ومدينو العقود على أساس مجمع على التوالي وتجميعها استناداً إلى سمات مخاطر الائتمان المشتركة وعدد أيام التأخير.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع للمبيعات على مدى الـ 48 شهر السابقة أو تقادم العملاء على مدى 3 إلى 5 سنوات قبل 31 ديسمبر 2018 و 1 يناير 2018 على التوالي والخسائر الائتمانية التاريخية المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثر على قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية.

يتم شطب المدينين التجاريين عندما لا يتوقع استردادها. كما أن عدم السداد خلال 365 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في ترتيبات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع استرداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنها تعتبر إئتمان انخفضت قيمته.

وعلى هذا الأساس، فإن خسائر الائتمان المتوقعة للمدينين التجاريين ومدينو العقود تم تحديدها كما بالإيضاح رقم (3).

ج) مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناجمة عن المعاملات التي تتم بعملة غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملة لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي.

2018			
الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع (دينار كويتي)	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع (دينار كويتي)	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
99,669 ±	25,235 ±	%5 ±	دينار بحريني
614,316 ±	12,047 ±	%5 ±	ريال عماني
58,093 ±	22,858 ±	%5 ±	درهم اماراتي
901,926 ±	35,306 ±	%5 ±	دينار أردني
14,928 ±	-	%5 ±	ليرة لبنانية
921 ±	-	%5 ±	جنيه مصري

2017			
الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع (دينار كويتي)	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع (دينار كويتي)	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
116,552 ±	19,547 ±	%5 ±	دينار بحريني
280,609 ±	45,045 ±	%5 ±	ريال عماني
279,725 ±	-	%5 ±	درهم اماراتي
194,628 ±	1,280 ±	%5 ±	دينار أردني
14,928 ±	121,146 ±	%5 ±	ليرة لبنانية
924 ±	-	%5 ±	جنيه مصري

د) مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسليم السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

(أ) جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

2018					
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
113,555,507	56,932,480	56,623,027	-	-	تسهيلات بنكية
90,723,574	-	41,806,754	16,964,886	31,951,934	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
207,450	-	207,450	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
24,993,182	13,863,682	11,129,500	-	-	دائنو مرابحة
229,479,713	70,796,162	109,766,731	16,964,886	31,951,934	
2017					
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
115,911,490	57,488,650	58,422,840	-	-	تسهيلات بنكية
95,991,129	-	68,604,510	7,738,296	19,648,323	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
207,450	-	207,450	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
26,981,938	15,552,438	11,429,500	-	-	دائنو مرابحة
239,092,007	73,041,088	138,664,300	7,738,296	19,648,323	

(ب) إن تحليل المطلوبات المحتملة والإرتباطات الرأسمالية للمجموعة وفقاً للاستحقاقات التعاقدية المتبقية كانت كما يلي:

2018						خطبات ضمان إعتمادات مستندية إرتباطات رأسمالية
المجموع	فوق 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
10,983,280	-	1,194,575	9,195,401	510,773	82,531	
341,941	-	-	58,989	195,637	87,315	
6,531,265	5,100,000	1,431,265	-	-	-	
17,856,486	5,100,000	2,625,840	9,254,390	706,410	169,846	

2017						خطبات ضمان إعتمادات مستندية إرتباطات رأسمالية
المجموع	فوق 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
13,279,376	-	3,039,779	7,402,131	2,337,893	499,573	
222,413	-	-	11,820	176,400	34,193	
6,572,118	5,100,000	1,431,265	-	40,853	-	
20,073,907	5,100,000	4,471,044	7,413,951	2,555,146	533,766	

(هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمار المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع. لا تتعرض المجموعة بشكل جوهري لهذه المخاطر.

29- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2018			موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الأول	
5,319,632	5,274,810	44,822	
5,319,632	5,274,810	44,822	

2017			موجودات مالية متاحة للبيع
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الأول	
6,970	-	6,970	
6,970	-	6,970	

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

تم الإفصاح عن مستوى القياس للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية والممتلكات والعقارات والمعدات في إيضاح رقم (9 و 10).

30- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الإستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستثمرين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة الموارد المالية بناء على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة باحتساب صافي الديون مقسوما على إجمالي الموارد المالية. يتم احتساب صافي الديون كإجمالي الإقتراض ناقصا النقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية والتي تظهر في بيان المركز المالي المجموع مضافا إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي الموارد المالية مما يلي:

2017	2018	
115,911,490	113,555,507	تسهيلات بنكية
26,981,938	24,993,182	دائنو مرابحة
142,893,428	138,548,689	إجمالي الإقتراض
(4,150,189)	(6,498,096)	يخصم: نقد في الصندوق ولدى البنوك
138,743,239	132,050,593	صافي الديون
5,396,798	43,249,865	مجموع حقوق الملكية
144,140,037	175,300,458	إجمالي الموارد المالية
%96.26	75.32%	نسبة الدين إلى الموارد المالية

31- التزامات محتملة ومطالبات قضائية

أ - يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر التزامات محتملة هي كما يلي:

2017	2018	
13,279,376	10,983,280	خطابات ضمان
222,413	341,941	إعتمادات مستندية
13,501,789	11,325,221	

ب - إن الإلتزامات المحتملة الناتجة عن حصة المجموعة في شركات زميلة هي كما يلي:

2017	2018	
711,211	622,386	خطابات ضمان

- نيابة عن طرف ذات صلة، أصدرت الشركة الزميلة ضمان تكافلي بمبلغ 15,000,000 دينار كويتي (2017: 15,000,000 دينار كويتي) لقرض قصير الاجل تم الحصول عليه من قبل طرف ذات صلة. في حالة عدم قدرة الطرف ذات الصلة على سداد القرض قصير الاجل سواء من خلال بيع موجودات او وسائل أخرى، سوف تلتزم الشركة الزميلة بشراء موجودات للطرف ذات صلة مقابل سعر اقل من قيمتها السوقية العادلة.

ج - تتمثل المطالبات القانونية الهامة للشركة الزميلة الرئيسية "الشركة الوطنية العقارية ش.م.ك.ع." فيما يلي:

1- أصدرت وزارة المالية قرارا بإلغاء العقود المتعلقة ببعض العقارات التي تم إنشائها على أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت بانتهاء مدة 25 سنة. وقد استأنفت الشركة الزميلة هذا القرار. بالنسبة لأحد العقارات، أصدرت محكمة الاستئناف حكمها أيضا لصالح وزارة المالية مع تعويض بمبلغ 11,711,060 دينار كويتي. وقد استأنفت الشركة الزميلة هذا الحكم امام محكمة التمييز ويجري حاليا النظر في القضية. بالنسبة للعقار الأخر، أصدرت محكمة الاستئناف حكمها لصالح وزارة المالية مع تعويض بمبلغ 6,597,527 دينار كويتي. وقد استأنفت الشركة الزميلة هذا الحكم امام محكمة التمييز ويجري النظر في القضية حتى تاريخه. وقامت الشركة الزميلة برفع دعوى قضائية ضد وزارة المالية للمطالبة بتعويض عن هذه العقارات. ويجري حتى تاريخه اتخاذ الاجراءات القانونية المتعلقة بتلك القضايا.

2- قامت وزارة التجارة والصناعة بإلغاء عقد الإدارة لمنطقة التجارة الحرة بالكويت. وقد قامت الشركة الزميلة بالإستئناف على هذا الحكم. وسجلت الشركة الزميلة مخصص بمبلغ 13,360,424 دينار كويتي مقابل فقد السيطرة على موجودات بمنطقة التجارة الحرة بالكويت. وقد أصدرت محكمة التمييز أخيرا حكمها لصالح وزارة التجارة والصناعة في 22 مارس 2016، وبهذا ينتهي النظر في القضية القانونية. ليس هناك حاجة لاحتساب مخصص إضافي حيث قامت الشركة الزميلة سابقا بتسجيل مخصص لموجودات منطقة التجارة الحرة بالكويت.

3- قامت الشركة الزميلة برفع دعوى قضائية ضد مؤسسة الموانئ الكويتية وإحدى شركات النقلات للمطالبة بقيمة الإيجارات المستحقة عن استغلالها لبعض القسام في المنطقة التجارية الحرة بالكويت، حيث قضت محكمة الإستئناف بتأييد الاستئناف بإلزام مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقلات متضامنين بدفع مبلغ 6,956,416 دينار كويتي للشركة الأم. وقد قامت الشركة الزميلة بإستلام المبلغ المنصوص عليه في حكم محكمة الإستئناف بتاريخ 11 أكتوبر 2011. وقامت مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقلات بالطعن مجدداً على هذا الحكم بمحكمة التمييز والذي لا يزال منظورا أمام القضاء حالياً في انتظار الحكم النهائي. لم تقم الشركة الزميلة بعكس المخصصات المسجلة سابقاً وذلك من باب الحيطة والحذر لحين صدور الحكم النهائي.

كما قامت الشركة الزميلة برفع دعوى ضد مؤسسة الموانئ الكويتية للتعويض عن قيمة إستغلال مواقع أخرى بمنطقة التجارة الحرة، والتي قامت المحكمة بإحالتها إلى إدارة الخبراء ولا تزال قيد النظر حتى تاريخه.

تم احتساب المخصصات مقابل القضايا التي يرجح المستشار القانوني الخارجي امكانية عدم حسمها لصالح الشركة الزميلة.

إضافة الى ذلك، تم رفع قضايا أخرى ضد الشركة الزميلة في سياق العمل المعتاد، ويعتقد المستشار القانوني الخارجي للشركة الزميلة أن هذه الأمور لن يكون لها تأثير مادي عكسي على البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة.

32- إرتباطات رأسمالية

قامت بعض شركات المجموعة بإبرام عقود إيجار أراضي ومواقع لمدد مختلفة تتراوح من 2 - 25 سنة، وبناءً عليه فإن تلك الشركات ملتزمة بدفع إيجارات سنوية كما يلي:

2017	2018	
40,853	-	أقل من سنة
1,431,265	1,431,265	من 1 - 5 سنوات
5,100,000	5,100,000	أكثر من 5 سنوات
6,572,118	6,531,265	

إن الإرتباطات الرأسمالية للعمليات غير المستمرة بلغت 14,603,278 دينار كويتي (إيضاح 6 - أ).

بلغت حصة المجموعة من الإرتباطات الرأسمالية المتعلقة بالشركات الزميلة مبلغ 675,097 دينار كويتي (2017 - 3,543,417 دينار كويتي).

33- الجمعية العامة

اقترح مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 27 مارس 2019 بعدم توزيع أرباح نقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة السنوية بجلستها المنعقدة بتاريخ 14 مايو 2018 على عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

34- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام السنة السابقة لتتماشى مع أرقام الفترة الحالية. إن عملية إعادة التبويب لم يكن لها تأثير على ربح المجموعة أو حقوق الملكية المجمعة للسنة السابقة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

35- معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تم تصنيف الأقسام الرئيسية التالية كقطاعات تشغيلية وبنيانها كالتالي:

الوصف	القطاع التشغيلي
أسواق مركزية للمواد الغذائية	البيع بالتجزئة
الاستثمار في الأوراق المالية و الشركات الرعية والمشاريع المشتركة	استثماري
مقاولات	العقود
إدارة وتطوير والمتاجر بالقطاعات	العقارات

إن المعلومات المتعلقة بكل من القطاعات التشغيلية مبنية كالتالي:

2018		2017	
المجموع	العقارات	العقود	البيع بالتجزئة
225,893,757	2,144,420	10,080,319	213,669,018
39,381,412	332,745	(81,141)	39,129,808
(4,298,093)	(538,768)	(85,983)	(3,618,783)
(7,534,844)	-	(9,976)	(1,069,606)
2,386,961	(343,916)	(1,525,826)	5,658,163
286,702,183	29,085,195	5,151,790	144,903,156
243,452,318	4,900,656	3,544,222	152,797,747
2017			
المجموع	العقارات	العقود	البيع بالتجزئة
223,121,935	2,047,622	10,566,735	210,373,133
37,892,503	371,894	411,841	37,101,837
(4,635,218)	(691,877)	(66,264)	(3,877,077)
(6,598,024)	-	-	(487,714)
2,125,263	(1,823,457)	(3,615,738)	9,152,222
262,508,393	30,206,549	14,582,499	98,272,580
257,111,595	4,260,635	5,773,673	164,123,600

مجموع الإيرادات
مجموع الربح
مستهلاك وإطفاء
مصاريف تمويلية
ربح (خسارة) القطاعات
مجموع موزونات القطاعات
مجموع مطلوبات القطاعات